

## أثر النزعة الجوهرية ومذهب الكينونة على نظرتي المعنى والإشارة

(دراسة تحليلية لثان سالمون) (\*)

د. محمد سيد محمد أبو العلاء (\*\*)

### ملخص البحث

جاء المنطق الحديث ليؤكد على أهمية المصدق (وجود ما تصدق عليه الأشياء) بالنسبة للقضايا، متخذاً من النظرة الماصدية منطلقاً له، وفي سبيله إلى هذا الأمر تعددت وتنوعت الاتجاهات التي تتناول معنى الأشياء لغوياً ومنطقياً، وكيف يختلف المعنى طبقاً لاختلاف

(\*) ناثان سالمون Nathan. U. Salmon: فيلسوف أمريكي ولد في الثاني من يناير عام ١٩٥١ بمدينة لوس أنجلوس بالولايات المتحدة الأمريكية، لعائلة بسيطة من اليهود الشرقيين «السفارديم» الذين استوطنوا في تركيا وأسبانيا، وهو الحفيد الأكبر لإيميلي سين Emily Sene المعروف بـ: «إيميلي بيريز» الذي كان يعمل في وظيفة أمين أرشيف في ذلك الوقت، تلقى تعليمه الإبتدائي بمدرسة «لينكولن» بتورانس بولاية كاليفورنيا، وكان زميلاً للطفل المعجزة «جيمس نيوتن هوارد» في الصف الثامن، تخرج «ناثان» في مدرسة «نورث» الثانوية بتورانس عام ١٩٦٩، وكان أول شخص من عائلته يصل إلى مرحلة التعليم الجامعي، تخرج في كلية كامينو Camino عام ١٩٧١، وحصل على درجة البكالوريوس من جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس عام ١٩٧٣، ثم درجة الماجستير عام ١٩٧٤، ودرجة الدكتوراه عام ١٩٧٩، درس في جامعة كاليفورنيا مع «تايلور بورج Tyler Burge»، «ألونزو تشيرش Alonzo Church»، «كيث دونلان Keith Donnellan»، «دونالد كاليش Donald Kalish»، «ديفيد كابلان David Kaplan»، «سول كرييك Saul Kripke»، و«يانيس موشكوفاكيش Yiannis Moschovakis»، عمل أستاذاً مساعداً للفلسفة في جامعة برينستون حتى عام ١٩٨٢، وحصل على جائزة جوستاف من مجلس الدراسات العليا عام ١٩٨٤، وجائزة «ألرت أورت Alrt Awart» للعلوم الإنسانية عن كتابه «الإشارة والماهية Reference And Essence» عام ١٩٨١، والذي كان يستند إلى كتابه في الدكتوراه. عام ١٩٨٦ اختار «سكوت سوامس» كتاب «سالمون» «لغز فريجه Frege's Puzzle» في أحد المواقع الأدبية باعتباره واحداً من أفضل خمس كتب في فلسفة اللغة.

انظر: [https://www.revolvy.com/main/index.php?s=Nathan%20Salmon&item\\_type=topic](https://www.revolvy.com/main/index.php?s=Nathan%20Salmon&item_type=topic)

(\*\*) مدرس المنطق الرياضي بكلية الآداب جامعة بورسعيد.

اللفظ، وقد تناول عدداً من المناطق الحدود المنطقية بالشرح والتحليل، كان من بينهم «نathan سالمون Nathan Salmon» (١٩٥١-...) الذي لم يفرق تفريقاً دقيقاً بين قطعية الحد العام والحد الفردي، انطلاقاً من نزعة الجوهرية التي تؤكد تمتع الشيء بهوية أو كينونية واحدة حتى مع اختلاف العوالم، وقد عرض في شرحه إلى فكرتين أساسيتين: موقفه مما قدمه «برتراند رسل Bertrand Russell» (١٨٧٢ - ١٩٧٠) في نظرية الأوصاف المحددة، وموقفه من المُشير Designatum أو المُحدّد القاطع الذي قدمه «سول كرييك Saul Kripke» (١٩٤٠ - ...) (\*)، مؤكداً أهمية نظرية الإشارة الجديدة، خاصة في تناوله للحدود الفردية كأسماء الأعلام، ومعلقاً على منطق الجهة من أجل إبراز فكرته الأساسية التي تدور حول معنى القضايا من خلال وجهة النظر الماصدية والمفهومية.

The Mathematical logic came to emphasize the importance of the Extension (the existence of to apply to of things) in relation to the Propositions, taking the view of the Extensialist as a starting point. In this process, the trends that deal with the meaning of things are linguistically and logically varied, and how the meaning varies according to the different words. The logical Terms of the explanation and analysis included Nathan Salmon(1951-), who did not distinguish carefully between the general and the individual Terms of the Rigidity, based on his fundamental Essentialist to assert the existence of one identity or Haecceitist even with the different worlds. He explained two basic ideas: His position has been of «Bertrand Russell(1872-1870)» in the theory of definite descriptions, and his position on the

(\*) سول كرييك Saul Kripke: فيلسوف ومنطقي أمريكي، من مواليد ١٩٤٠، ترجع شهرته إلى عمله المميز في المنطق الجهوي Modal Logic وفلسفة اللغة، في مقاله «التسمية والضرورة» حطم «كرييك» التقليد الكانطي الذي ساوى بين الحقائق الضرورية والحقائق القبلية، وكذلك التقليد التجريبي الذي ساوى بين الحقائق الضرورية والحقائق التحليلية، وذهب إلى أن ثمة جملاً صادقة بالضرورة يمكن معرفتها على نحو بعدي لذلك، جعل من الممكن التفكير في وجود ضرورة في الطبيعة ليست كالضرورة المنطقية تماماً، ومع ذلك فهي قوية بما فيه الكفاية لتبرير العنوان «ضرورة». ذهب «كرييك» كذلك إلى أن ثمة حقائق عرضية تتم معرفتها على نحو قبلي، ولذا فإن السؤال عن كيفية معرفة صدق جملة ما (قبلي - بعدي) هو شيء، والسؤال عما إذا كان الصدق يمكن أن يكون بخلاف ذلك (ضرورياً - عرضياً) هو شيء مختلف تماماً. كذلك انتقد «كرييك» نظريات الوصف في الإشارة Description theories of Reference وقدم تفسيراً سببياً تاريخياً للإشارة. وقد أسس «كرييك» وجهات نظره بشأن الضرورة على ميثافيزيقا جوهرية، اعتماداً على التمييز بين الخواص الجوهرية والعرضية. انظر: فلسفة العلم من الألف إلى الياء، تأليف: ستاتس بيسيلوس، ترجمة: د. صلاح عثمان، وزارة الثقافة- المركز القومي للترجمة، ط ١، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص ٢٤٥-٢٤٦.

Rigid Designatum definition of "Saul Kripke(1940-)" stressing the importance of the theory of the new Reference, especially in dealing with individual Terms as Proper Names, and commenting on the Modal logic In order to highlight his basic idea that revolves around the meaning of the Propositions through the point of view Intension and Extension.

## مقدمة

يقصد بوجود الشيء وجوده وماهيته، أو وجوده وكينونته، وما يحدد علاقته بالأشياء وجود حدودٍ أو صفاتٍ قاطعةٍ يتميز بها هذا الشيء، لكن السؤال هنا: هل تظل ماهية أو كينونة الأشياء واحدة عندما تنتقل من العوالم الفعلية إلى العوالم الممكنة؟ وإذا ظلت كذلك فهل السبب في ذلك يرجع إلى كينونتها أم إلى قطعية صفاتها أو خصائصها التي تتمتع بها؟ وما السبب وراء غموض القضايا؟ هل هي اللغة أم شيئاً آخر؟

## إشكالية البحث

يتعامل المنطق مع القضايا أو الأحكام التي تفيد حكماً أو خبراً، وفي سياق تناول المنطق للأحكام اختلفت وجهات النظر حول تحديد معاني الأشياء في القضايا سواء من خلال التمييز بين الحدود العامة أو الحدود الفردية، أو من خلال توضيح المعنى المقصود للقضايا من خلال إشارتها لشيءٍ أو لوصفٍ محدد، كما في نظرية الأوصاف (المحددة)، أو من خلال ما تقدمه طبقاً لنظرية الإشارة الجديدة التي قدمها «كريبك». وقد كان «ناثان سالمون» من بين هؤلاء الذين قدموا شروحاتاً لمفهوم المعنى والإشارة، سواء من خلال تعليقه على نظرية الأوصاف التي قدمها «برتراند رسل»، أو من خلال حله لبعض المغالطات كمغالطة التداولات Pragmatics، أو من خلال عرضه لبعض الألغاز الرياضية التي تميز الكلي عن الجزئي (مثل لغز التداخل بين فلسفة المنطق، فلسفة الرياضيات، وفلسفة اللغة)، واكتشافه لما يعرف بالسور العددي Neumeral Quantifier، الأمر الذي يستوجب إلقاء الضوء على ما قام به، خاصةً وأنه عُرِف بتعليقاته المتتابعة على فكرة القاطع Rigid التي قدمها «سول كريبك»، كما عُرِف أيضاً باتفاقه مع أنصار النزعة الجوهرية Essentialism، وتوضيحه للفرق بينها وبين مذهب الكينونة Haecceitism، والفرق بين معنى الشيء وتسميته، مقدماً مقالاتٍ حول اختلاف حقيقة الأشياء

من خلال التسمية والمعنى والإشارة والجوهر، والتسمية والضرورة. يطرح الباحث في هذا البحث التساؤلات الآتية:

- ١- كيف تكون نظرة أنصار مذهب النزعة الجوهرية للمعنى؟
  - ٢- ما الفرق بين مذهب النزعة الجوهرية ومذهب الكينونة، ومذهب الكينونة المضادة؟
  - ج- ما موقف «سالمون» من التحديد القاطع الذي قال به «كريبك»؟
  - د- ما المقصود بقطعية الحدود الفردية والحدود العامة؟
  - هـ- ما موقف «سالمون» من غموض القضايا؟
- والتي سوف أجيب عنها داخل صفحات هذا البحث.

#### أ- المعنى عند أنصار مذهب النزعة الجوهرية Essentialism

ظهر للمحدثين أن «أرسطو Aristotle» (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) حين نظر إلى العالم نظر إليه من خلال تركيب لغته، فالقضية المركبة من موضوع ومحمول هي التي جعلته يفرق في العالم بين ما يُعرف بالجوهر Essence وصفاته، فكل شيء في الوجود إما أن يكون جوهرًا أو صفةً للجوهر. ونظرتة إلى الأشياء على أن بعضها وسيلة وبعضها غاية جعلته ينظر إلى الأشياء على أن بعضها علّة وبعضها معلول. وهذه النظرة لم تعد تقنع المحدثين؛ حيث لا يوجد موضوعاً ما هو علّة ومعلول في حد ذاته<sup>(١)</sup>.

لكن مع ذلك فقد كان للمفهوم الأرسطي للجوهر الريادة بلا شك في التصور الحديث للمفهوم أو المعنى. بالنسبة لأرسطو فقد جعل «العقل» صفةً أساسيةً أو ضرورية لتعريف لإنسان، أما كونه «له قدمين» فهذا أمرٌ عرضي. لكن هناك فارقٌ كبير بين هذا الاتجاه (الأرسطي) ومذهب المعنى، طبقاً لمذهب المعنى ربما تكون قد تنازلت (ولو لصالح الحجة العقلانية) لكي تشارك في معنى كلمة «إنسان»، في حين أن «لديه قدمين» تشارك في الوقت نفسه معنى «ذوات القدمين»، أما «العقلانية» كصفة متفردة فليست كذلك، ولهذا فإن من

(١) أميرة حلمي مطر: الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،

وجهة نظر مذهب المعنى لا نقدم معنى يقال عن الفرد الفعلي الذي يشار إليه مرةً بـ «إنسان» ومرةً بـ «له قدمين»، ذلك لأن «العقلانية» عند «أرسطو» صفة ضرورية، أما «لديه قدمين» فصفة عارضة، أو العكس بالعكس. والأشياء التي لها ماهيات من بين الصيغ اللغوية التي لها معانٍ بالنسبة لأرسطو، ويتضح معناها عندما نسأل عن كيف تصبح الماهية عندما تنفصل عن موضوع الإشارة وتقرن بالكلمة؟.

أما بالنسبة لنظرية المعنى يكون السؤال عن طبيعة موضوعاتها: ما نوع الأشياء التي تكون معانٍ؟ هذه النظرية تشتق من الضعف الذي يسبق إدراك المعنى والإشارة<sup>(١)</sup>.

والمعاني تمثل خاصيةً عامة عند «فريجه» (Gottlob Frege) «(١٨٤٨-١٩٢٥)»، لأن المعنى نفسه يمكن إدراكه من خلال شخصٍ ما أو أكثر في أوقاتٍ مختلفة - لذلك قام «فريجه» بمناظرة التصورات، ومن ثم «المفهومات» Intensions أو المعاني ببناءاتٍ مجردة بدلاً من البناءات العقلية، على الرغم من أن إدراك هذه البناءات المجردة يظل حدثاً فردياً نفسياً<sup>(٢)</sup>.

كما أكد «رودلف كارناب» (Rudolf Carnap) «(١٨٩١-١٩٧٠)» أن المعاني خاصية عامة؛ حيث يمكن «إدراك» المعنى نفسه من خلال أكثر من شخص في أوقاتٍ مختلفة، وبناءً على ذلك قام بمطابقة «التصورات» و«المفهومات» أو «المعاني» بالبناءات المجردة بدلاً من البناءات العقلية، على الرغم من أن إدراك مثل هذه البناءات المجردة ما يزال حدثاً سيكولوجياً فردياً، ولا يمكن أن يشك أحدٌ في فهم الكلمة (في معرفة مفهومها) لأنها مجرد حالة سيكولوجية محددة من حالات الوجود<sup>(٣)</sup>.

أما بالنسبة للنزعة الجوهرية فهي وجهة النظر القائلة أن الأنواع الطبيعية Natural Kinds (أو الخواص الطبيعية) ذات ماهياتٍ استعدادية، بمعنى أنها تمتلك قوى سببية بشكلٍ جوهري، وبمقتضى هذه القوة تتصرف أو تسلك الأنواع بطرقٍ معينة.

(1) Quine; W. V: *Two Dogmas of The Empiricism*, Revised Version, Reprinted In His "from A Logical Point of View", 2<sup>nd</sup> ed, Harvard University Press, 1961, PP.53-54.

(2) Putnam; Hilary: *Meaning And Reference*, The Journal of Philosophical Association Eastern Division, Nov. 8. 1973, pp.699-700.

(3) Gunderson. K: *Language, Mind And Knowledge*, Minnesota Studies In The Philosophy of Science, In "K.Gunderson" VII, University of, Minnesota Press, MPLS, University of Minnesota, 1975, p.218.

على سبيل المثال، الماء لديه قدرة على إذابة الملح بشكلٍ جوهري، وبمقتضى هذه القدرة يقوم بإذابة الملح في العالم الفعلي، إذن الحقيقة التي تقول أن الماء يذيب الملح حقيقة ضرورية. كما إن قوانين الطبيعة تعتمد أنطولوجياً على الطبائع الجوهرية للأنواع الطبيعية؛ حيث إن الأنواع الطبيعية لديها استعداد (الماهيات)، على نحوٍ جوهري لكي تسلك بطرقٍ معينة، فإن قوانين الطبيعة التي تسيبها تكون قوانين ثابتة، وهذا رأيٌ مناهضٌ لافتراض «هيوم David Hume» (١٧١١-١٧٧٦) القائل أن قوانين الطبيعة تترتب على الوقائع غير الجهورية<sup>(١)</sup>. وتسمى أيضاً بالجهرية، وهي نزعة قدمها بعض النقاد كرد فعلٍ لفكرة «جان بول سارتر Jean-Paul Sartre» (١٩٠٥-١٩٨٠) الوجودية التي تقول «أن الوجود يسبق الماهية» والتي كانت مميزة جداً للوجودية، الأمر الذي دفع النقاد إلى أن يخترعوا في مقابل الوجودية ما أطلقوا عليه اسم «الماهوية»<sup>(٢)</sup> (\*).

تدعي أطروحات أصحاب النزعة الجوهرية أن بعض أنواع الخصائص ضرورية لأنواع معينة من الأفراد. على سبيل المثال، وفقاً للنزعة الجوهرية الأصلية Origin، من الناحية البيولوجية يكون للأفراد أصولهم الأساسية. لذلك تتطلب هذه النزعة الجوهرية الأصلية أن يكون لدى فردٍ مثل حسني مبارك أصوله البيولوجية الفعلية - في هذه الحالة، حسني مبارك، معمر القذافي، بشار الأسد - في أي عالم ممكن يوجد فيه<sup>(٣)</sup>.

ونظرية العوالم الممكنة<sup>(\*\*)</sup> تلك النظرية المنطقية الدالية التي تبحث في العوالم التخيلية

(١) فلسفة العلم من الألف إلى الياء، مرجع سابق، ص ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) ريجيس جوليفيه: المذاهب الوجودية من كيركيغورد إلى جان بول سارتر، ترجمة: فؤاد كامل، مراجعة د. عبدالحادي أبوريدة، دار الآداب، بيروت، لبنان، ١٩٨٨، ص ١٢.

(\*) يقصد بكلمة «ماهوية» هنا اللفظ الانجليزي Essentialism الذي يترجمه الباحث هنا بكلمة «جهرية».

(3) Cowling, Sam, «Haecceitism», The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Fall 2016 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = <<https://plato.stanford.edu/archives/fall2016/entries/haecceitism/>>.

(\*\*) العوالم الممكنة: كان «لبنيتز Leibniz» (١٦٤٦-١٧١٦) أول فيلسوفٍ استعمل مصطلح العوالم الممكنة، حينما أشار إلى أن عالمنا هو واحد من العوالم الممكنة اللامتناهية العدد. وبالتالي، فعالنا الفعلي هذا أفضل بكثير من تلك العوالم الممكنة جميعاً. وفي منتصف القرن الماضي، انتشر هذا المفهوم في الحقل المعرفي الأنجلوسكسوني الذي ارتبط كثيراً بالفلسفة التحليلية عند مجموعة من الفلاسفة، مثل: «كريك»، و«ديفيد لويس D. Lewis» (١٩٤١-٢٠٠١)، و«هينتيكا J. Hintikka»، و«ألفين بلانتينكا Plantinga» (١٩٣٢-...)، و«ستالنيكر R. Stalnaker» (١٩٤٠-...). انظر: جميل حمداوي: المقاربة الكوسمولوجية بين النظرية والتطبيق قصة (الموناليزا) لأحمد المخولفي نموذجاً، مكتبة المثقف الإلكترونية، ط ١، ٢٠١٧، ص ٨٥.

المقابلة للعالم الواقعي الذي نعيشه بواسطة تجاربنا الذاتية. ومن هنا، فثمة ارتباط وثيق بين عملية التخيل والعالم الممكن، ومن ثم، فالهدف هو التحقق من صحة القضايا التخيلية وصدقها في ضوء الإحالة الماصدية. كما يقصد بالعالم الممكن ذلك العالم المتوقع والممكن منطقياً؛ أي إن العوالم الافتراضية والخيالية يمكن لها أن تكون متماثلة مع الواقع الفعلي، أو غير متماثلة. وإذا كان مجال الخطاب الفعلي يتلائم مع العالم الواقعي، فهل يمكن أن نتساءل عن صحة القضايا التي تتناول الأشياء والمواضيع في الخطابات التخيلية ضمن عوالمها الممكنة؟ ومن هنا، فعلم جهات الدلالة هو الذي يتولى رصد الضرورة والاحتمال المنطقيين في الخطابات التخيلية وعوالمها الممكنة<sup>(١)</sup>.

تبلورت نظرية العوالم الممكنة في منتصف القرن العشرين مع مجموعة من الفلاسفة وعلماء المنطق والأدب، خاصة ضمن مجال معرفي يعني بدلالة الجهات المنطقية. بمعنى أن نظرية العوالم الممكنة قد نشأت في أحضان ميدان المنطق، ولاسيما منطق الجهات. ومن هنا، فقد تأسس علم دلالة العوالم الممكنة مع «سول كريبيك» في مقاله الذي نشره سنة ١٩٦٣ تحت عنوان (اعتبارات دلالية حول منطق الجهات)، حيث أعطى «كريبيك» بُعداً دلالياً ومتكاملاً لمنطق الجهات، بالتوقف عند ثلاثة عناصر أساسية هي:

١- مجموع العوالم الممكنة.

٢- إمكانية الصلة بين هذه العوالم.

٣- وظيفة التقويم التي تحدد مجموع العوالم الممكنة الفعلية لفرضية احتمالية ما.

وعليه، تعد هذه النظرية «ثمره جهود المناطق في ميدان التحليل الدلالي لمنطق الموجهات المختص بدراسة القضايا التي تدخل في تركيبها «الضرورة» أو (الوجوب) و«الإمكان»؛ فقد اشترطوا في «القضية الضرورية» أن تكون صادقة في كل العوالم الممكنة. وامتاز من بينهم «كريبيك» بوضعه نموذجاً دلالياً بنائياً<sup>(٢)</sup>.

(١) جميل حمداوي: المرجع السابق، ص ٨٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٤.

## ومعرفة الشيء عند «رسل» تكون من خلال إحدى طريقتين:

أ- معرفة الشيء من خلال المعرفة الشخصية Acquaintance<sup>(\*)</sup>، يقول أن حقيقة الشيء أو حقيقة الشخص، ترجع إلى مبدأ معرفة الشخصية، وهو عبارة عن فرضية تقول أن فهم القضية يتطلب بجانب معرفة القضية ومعرفة كل عناصرها معرفة الشخصية التي تتناولها، وأساس هذا المبدأ الذي يؤكد أن فهم الشيء يتطلب بجانب معرفة كل الأشياء التي تدور حولها القضية مباشرة معرفة الشخصية. ولهذا السبب يكون هذا المبدأ أقل وضوحاً عندما يتعامل مع القضية التي تدور حول شيء ما بصورة غير مباشرة<sup>(١)</sup>.

ب- معرفة الشيء عن طريق الوصف. هاتان هما الطريقتان اللتان قدمهما «رسل» لربط التفكير بالأشياء، ولا توجد طرق أخرى بالنسبة لرسل وثيقة الصلة تربط التفكير بالأشياء، على سبيل المثال، عندما نتوقع أن هناك شخصاً واحداً فقط يتمتع بكذا وكذا، فإنه لا يمكنك التفكير في هذا الشخص (حتى وإن افترضت أن ظنك صحيحاً)، لأن الفكر يرتبط بشكل مباشر بالأشياء عن طريق المعرفة الشخصية، ويرتبط الفكر بالأشياء بشكل غير مباشر من خلال المعرفة عن طريق الوصف (معرفة أن هناك شيئاً واحداً تماماً عن نوع محدد) أما الاعتقاد فهو الشيء الوحيد الذي لا يرتبط بالشيء على حد وصف «ديفيد كابلان David Kaplan» (١٩٣٣-...)، على النقيض من ذلك تماماً نجد أن رأي «رسل» يؤكد أن اعتقادك بالشيء أو حتى مجرد التفكير فيه يكفي وحده، إما لوجود الشخص أو الشيء، أو على الأقل القضية التي من هذا النوع كعنصر صدق دالي للعلم (على سبيل المثال ما يحدث عندما نفكر في أنه إما أن يكون الثلج أبيض، أو يكون المؤلف الوحيد لميرامار مصرياً، حيث من الممكن أن نفكر في نجيب محفوظ أو في غيره دون أن ندرك أننا نفكر في أحد على الإطلاق، لأن حقيقة الشيء بالنسبة لرسل ليست مفهوماً معرفياً محددًا، إنما هي دلالة معرفية

(\*) في عام ١٩٠٣ استكشف «رسل» مفهوم حقيقة الشيء المباشرة، ونُشرت في فترة لاحقة بعد وفاته في كتابه «في المعنى ودلالة المعنى on Meaning and Denotation»، ذكر فيه «ربما نعرف قضية عن الشخص، دون معرفتنا به، ودون حتى أن نكون قد سمعنا عنه في أي وقت مضى (رسل، ١٩٠٣، ص ٣١٧)، انظر: Salmon, Nathan: About Aboutness, University of California, Santa Barbara, EUJAP, Vol.3, No.2,2007,Original Scientific Paper, UDK:165.2,2007. P.60

تكمن وراء العلاقة غير المباشرة لحقيقة الشيء، وفي حالة دمج نظرية الأوصاف بمبدأ المعرفة الشخصية عند «رسل» يحدث انفصلاً جذرياً بين الفكر والعالم، يؤدي إلى نوع من الشك، ذلك لأن «رسل» كان يتطلع إلى تجنب حقيقة الشيء غير المباشرة في كتابه «في الدلالة»، و«المعرفة عن طريق المعرفة الشخصية والوصف»، وربما اعتبر حقيقة الشيء غير المباشرة فكراً لا أخلاقياً، لأن المهم بالنسبة له أن نصل من خلال حدودنا إلى إدراك الأشياء التي نعرفها فقط عن طريق الوصف من الناحية المعرفية؛ أي أن حقيقة الشيء بالنسبة لرسل هي بوابتنا التي نطل من خلالها على العالم الخارجي، إنها أفكار تمكننا من معرفة الحقيقة التي تقع خلفنا<sup>(١)</sup>.

جاء «بتنام Putnam Hilary» (١٩٢٦-٢٠١٦) بعد ذلك ليؤكد أن المفهومات المقبولة، مثل «العقلانية» و«الصدق» تُشتق من بعضها البعض، فبرهن على أن الوجود العقلي يشتمل على معيار وثيقة الصلة Relevance، كما أكد أن الصورة التي رسمناها للعالم تكون صادقة (أو صادقة من خلال أضوائنا الحالية، أو «صادقة مثل أي شيء»)، وتجب عن أسئلتنا المتعلقة به - مادمننا قادرين على الإجابة عنها - ومادامت تستكشف نسقنا الكلي للالتزامات القيمة؛ فالوجود بلا قيم ليس له حقائق<sup>(٢)</sup>.

## ب- الفرق بين النزعة الجوهرية ومذهب الكينونة

في سبيل وصوله إلى تعريف الشيء من خلال حقيقته تناول «سالمون» بالتحليل وجهة نظر «كريبك»، موضحاً أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين وجهة نظر أنصار مذهب الكينونة Haecceitism<sup>(\*)</sup> من ناحية. ووجهة نظر أنصار مذهب الكينونة المضادة

(1) Ibid, PP.71-72.

(2) Putnam; Hilary: Reason, Truth And History, Cambridge University Press, Published by The Press Syndicate of The University of Cambridge, 1981, P.201.

(\*) مذهب الكينونة Haecceitism أو الخصائص الجوهرية المكونة لكينونة الشيء، هذا المصطلح من المصطلحات التي يصعب التعبير عند ترجمتها بكلمة واحدة أو كلمتين، وإنما يعبر عنه من خلال فهمه مجملًا، ويشير هذا المصطلح إلى أن أي كينونة تمتلك خصائص جوهرية مميزة لتلك الكينونة (متفردة) تميزها في الآن عينه عن غيرها. ويرتبط في الميتافيزيقا الحديثة والمعاصرة بمفهوم العوالم الممكنة، فهل الشخص - بدون الإشارة إلى سلوكه وصفاته - يظل هو هو في عوالم أخرى ممكنة ومختلفة (المكان المنطقي في مقابل المكان الفيزيقي). يكاد يتفق هذا المصطلح مع ما قدمه كريبك لوصف النزعة الجوهرية.

Anti-Haecceitism من ناحية أخرى. فرأى أن أنصار مذهب الكينونة يعتقدون أن جميع الحقائق تدور حول أفراد محددين، على سبيل المثال، كحقيقة أن «محمدًا موجود»، أو أن «أحمد طويل القامة»- تشتمل على الحقائق الكيفية البحتة. وينكر أصحاب هذا المذهب أن تكون هذه الحقيقة ذات أهمية فقط في حد ذاتها، وإنما تكتسب أهمية إضافية من علاقتها الوثيقة بمسألة كون جميع الحقائق الأساسية كيفية، أو عندما تتضمن حقائق عن أفراد محددين، وتبين كيف توزع الخواص والعلاقات الكيفية عليها، كما يعتقد أنصار هذا المذهب كذلك أن جميع الحقائق الأساسية الكيفية، يمكن لأنصار مذهب الكينونة المضادة البرهنة عليها<sup>(١)</sup>.

جاءت وجهة نظر «كريبك» مؤيدةً لوجهة نظر أنصار مذهب النزعة الجوهرية، كما يرى «سالمون»، فرأى أن هذا المذهب يسير جنباً إلى جنب مع نظرية «كريبك» التي قدمها عن الإشارة، فهذه النظرية ذات الحيل Devices الإشارية المحددة ترى أن الأسماء ليست تسميات ذات دلالة وليست أيضاً أوصافاً خفية Disguised Descriptions قدمها على هامش بحثه المعروف باسم «التسمية والضرورة Naming And Necessity»<sup>(\*)</sup> والذي حاول فيه أن يبين أن المذاهب غير البديهية المحددة لمذهب النزعة الجوهرية، وبالأخص التي تتعلق بأطروحته التي قدمها عن أصل المناضد وتركيبها، يمكن «إثباتها»، وقد استخدم «كريبك» التنصيص في كلمة «إثباتها» ليفيد أنها نتيجة لنظريته الجديدة عن الإشارة<sup>(٢)\*\*</sup>. حيث إنه في

(1) Kment, Boris: Haecceitism, Chance, and Counter Factuals, The Philosophical Review, Vol 121, Issue 4, Cornell University, 1 October, 2012, P.1.

(\*) يشير «نathan سالمون» إلى هذا الكتاب بالاختصار «N&N» المشتق من الحروف الأولى لعنوانه «Naming And Necessity».

(2) Salmon, Nathan: How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference, The Journal of Philosophy, Vol 76, Issue 12 (Dec.1979) 703-725, PP.703-704.

(\*\*) نظرية الإشارة الجديدة: قدمها «سول كريبك» للمرة الأولى في شهر يناير عام ١٩٧٠، كنتيجة لثلاث محاضرات ألقاها في جامعة برينستون كان مضمونها أن العديد من الأسماء في اللغة العادية تشير إلى الأشياء مباشرة وليس عن طريق الأوصاف المرتبطة بها؛ وأن المحافظة على الإشارة من مُستخدم لغة إلى مستخدم لغة آخر كان بسبب السلاسل السببية CASUAL CHAINS التي كانت تمثل آلية مهمة للحفاظ على الإشارة؛ وبناءً على ذلك استنتج أن نظريات الهوية المادية في فلسفة العقل كانت موضع شك.

انظر: ملخص كتاب «The New Theory of Reference» على: <https://www.springer.com/us/> .book/9780792348986

مناقشة أشكال تركيب العبارة يكون حديثنا باستمرارٍ عن التعبيرات والتنصيص كافيان لذكر أي تعبيرٍ مُحدد<sup>(١)</sup>.

كان «كريبك» قد اتخذ موقفاً نقدياً صريحاً تجاه نظرية الإشارة عند «فريجه» ونظرية الأوصاف عند «رسل» في إطار عرضه لما أسماه بنظرية (الإشارة الجديدة)، وطبقاً لكريبك فإن أسماء الأعلام تعتبر مُشيراتِ Designators قاطعةٍ بالرغم من أن العديد من الأوصاف المحددة ليست كذلك، وعندما نستخدم الوصف المحدد في تقديم أو عرض الاسم؛ فإن المُشير القاطع يكاد يستخدم في فحص وتأكيدها أكثر منها في تحديد وتوضيح ذلك أو إعطائها معنى<sup>(٢)</sup>.

وللصيغ التي تقدمها النزعة الجوهرية عدة أشكال، منها ما يشير إلى النزعة الجوهرية الأقوى، وما يشير إلى النزعة الجوهرية الأضعف، فعلى سبيل المثال تتطلب صيغ النزعة الجوهرية الأضعف قيام جميع الأفراد باستنساخ خصائص غير شرعية لتحقيق التطابق الذاتي، أو الوجود الضروري مثل « $4 = 2 + 2$ ». (بطريقةٍ أخرى ينكر بعض المناطق ممن يعارضون منطق الجهة Modal ضرورة هذه الخصائص بالنسبة لجميع الكيانات بشكلٍ صحيح، حتى عندما يكون وجودها ضرورياً مثل « $4 = 2 + 2$ ». فربما يكون وجودها ضرورياً بشكلٍ «أقوى» بالنسبة للعدد اثنين). أما بالنسبة لصيغ النزعة الجوهرية الأصلية فإنها تنسب الخصائص الجوهرية المميزة للأفراد. أما صيغ النزعة الجوهرية الأقوى فتشبه النزعة الجوهرية المفرطة hyperessentialism، والتي وفقاً لها يكون لكل فرد خصائصه الأساسية. أي أن هناك طريقةً واحدةً فقط بالنسبة لأي فرد يمكن أن يكون بها هذا الفرد هي ماهي عليه<sup>(٣)</sup>.

تناول «سالمون» بالتحليل موقف «كريبك» من المعنى والإشارة Meaning And Reference، الذي رأى أنه يهدف في مجمله إلى إثبات النزعة الجوهرية، وذلك لأنه يتعلق بالخصائص المحددة للأشياء التي يجب أن تكون خصائصاً لها، أي الخصائص الضرورية، ولكنه لاحظ أن وجهة نظر «كريبك» لم تكن في الوقت نفسه مُقيّدة كذلك للخصائص

(1) Quine; W. V: *Mathematical Logic*, Revised ed, Cambridge, Harvard University press, New York, 1951, p.33.

(٢) محمد مصطفى حجازي: فلسفة اللغة والمنطق عند سول كريبك، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف د. علي حنفي محمود، د. إبراهيم طلبة عبدالحق، طنطا، ٢٠١٢، ص ١٨.

(3) Cowling, Sam: Op.Cit.

البدئية الأساسية للشيء، مثل خاصية «كون الشيء أحمر أو لا أحمر معاً»، فضرب لهذا الأمر مثلاً بمنضدة خشبية صنعت في الأساس من قطعة خشبية، قائلاً: إن هذه المنضدة لا يمكن أن تصنع مثلاً من الماء، بحيث يصبح هذا الماء صلباً، ثم يتحول إلى جليد، لأن للشيء خاصيته المميزة تماماً، وهذا الأمر يشبه إحساس الشخص وحده بالألم، حيث لا يمكن أن يُرضي خياله أي شعورٍ آخر لأي إنسان مهما وصفه، لأنه شعوره الشخصي<sup>(١)</sup>.

يعتقد أنصار النزعة الجوهرية أن الخصائص الأساسية للفرد لا يمكن أن توجد أو تتكرر ما لم نقم باستنساخها Instantiating. في مقابل، الخصائص العرضية، وهي تلك الخصائص التي ليست ضرورية للفرد، لذلك. (ووفقاً لوجهة النظر الموجهة للماهية، فإن تمييز الجهة للخصائص الأساسية يشترط ظروفاً ضرورية وكافية للخصائص الأساسية. أما بالنسبة لوجهات النظر غير الموجهة، فإن هذا التمييز يجذب الانتباه فقط إلى شرطٍ ضروري للحالة في مقابل وجهة النظر الموجهة)<sup>(٢)</sup>.

هناك نقطة لا بد من توضيحها قبل تحليل حجة «كريك». هي أن استخدام «كريك» للحجة يُسقط باختصار البرهان الفعلي نوعاً ما من نزعته الجوهرية، معتبراً النزعة الجوهرية شيئاً يشبه البرهان، وذلك مضمون ما عبر عنه بالعبارة «شيءٌ ما مثل البرهان»، لكن ليس معنى هذا أن تكون هناك مغالطة Fallacious منطقية<sup>(٣)</sup>. فكل الحجج يمكن فهمها كمحاولاتٍ لتقديم أسباب للتفكير بأن زعماً ما صادقاً True. إن طبيعة الصدق هي قضية فلسفية خلافية عميقة لا نحتاج إلى أن نتأملها هنا. فنحن نتعامل مع تصورٍ عادي وغير نظري عن الصدق - وهو ذلك التصور الذي نقول فيه إن ادعاء شخصٍ ما (صادق) حين يقرر كيف تكون الأشياء حقاً<sup>(٤)</sup>.

لكن هل الجوهر معناه مجموع الأجزاء التي يتكون منها الشيء؟

افترض «سالمون» أن «أ» ترمز إلى سفينة مهمة من الناحية التاريخية، مثل «سفينة كريستوفر كولمبوس «نينا»»، وأنه قد كثرت الشكوك حولها، مما أدى إلى تفكيكها لواحاً

(1) Salmon, Nathan: How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference, P.703.

(2) Cowling, Sam: Op.Cit.

(3) Salmon, Nathan: How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference, P.705.

(٤) تريبسي بويل، التفكير النقدي (دليل مختصر)، ترجمة: عصام زكريا جميل، المركز القومي للترجمة، العدد

لوحاً ونقل أجزاءها المفككة ووضعها في معهد «سميثوسيان» بواشنطن، عام ٥٠٠م. كما افترض إضافةً إلى ذلك وقوع خيانة علمية كبرى حدثت عندما أتى باحثٌ فخشي على هذه الألواح. فقام باستبدالها لوحاً لوحاً بعناية، استبدل الباحث كل لوح خشبي من ألواح هذه السفينة بلوح خشبي آخر جديد ثم قام بتركيبها وتجميعها في مرآبه الخاص براعة، ثم أعاد هذا الباحث نقل الألواح الأصلية إلى واشنطن لإعادة تجميعها مرةً أخرى تاركاً السفينة الأصلية في مرآبه، بناءً على الصورة تكون السفينة «نينا» آمنة في واشنطن تنتظر عملية التجميع. يرى «سالمون» أن هناك حالات أخرى كثيرة مشابهة لهذه السفينة، على سبيل المثال، افترض أن خلايا جسدي التي ماتت منذ عدة سنوات قد تم تجميعها، ثم أعيد لها الحياة، فاندجت مع بعضها البعض لتشكل وجود حياة بشرية، يؤكد «سالمون» أنه حتى مجموع الخلايا الفردية ليس هو قائلاً: «أنا على يقين تام أن المجموعة الفردية المتجانسة لن تكون أنا، حتى وإن كانت أكثر شبيهاً من نفسي الأولى، وأنا على يقين تام مماثل أنه حتى خلايا جسدي الميتة التي اندجت مع جسدي البشري، أنني ما أزال لديّ الجسم نفسه الآن الذي كان لديّ»، لذلك فإن الجسم المناظر لجسمي نظرياً يجب أن يكون جسماً مختلفاً عن الجسم الذي استخدمه، لكنه جسمي (أو ليزال جسمي)، وهذا الأمر ليس واضحاً، لأن حالة التعبير عن العالم الممكن «ع» ليست واضحة، لأنها تجزم بأنها ربما تكون هي الحاليتين معاً. تكون «أ» هي السفينة نفسها مثل «ج» في «ع». فألواح السفينة «أ» الخشبية [هي] تستبدل بأخرى، لكن دون أن نستبدل وجودها، والسفينة «ب» تصنع كذلك كما في [ع]، وعند نفي هذه الحالة يتم نفي وجود السفينة نفسها لأن «أ» و«ب» هما السفينة نفسها. و[السفينة] قد نقلت من مكانٍ إلى آخر من خلال تفكيك وجودها وتجميعها، هذه النتائج غير مكتملة بالنسبة للنظرية الجديدة للإشارة. فالسفينتان «أ» و«ب» متطابقتان في العالم الممكن «ع»، لكنهما مختلفتان في العالم الفعلي «ع» لذلك يبدو أن بعض التطابقات تأتي من خلال المصادفة. بالإضافة إلى أنه إذا كانت (ب) اسم علم Proper Name، حينئذٍ لا يكون اسمها قاطعاً Rigid، لأنه يشير إلى السفينة «أ» فيما يتعلق بـ «ع»، لكنه لا يشير إلى «أ» فيما يتعلق بـ «ع». بالنسبة لـ «ع» فإنها تشير إلى سفينة جديدة ومختلفة، ولذلك فإنها تبدو صفةً لبعض الأسماء غير القاطعة<sup>(1)</sup>. إذن الجوهر ليس معناه مجموع الأجزاء، وليس معناه الأجزاء البديلة للشيء أو حتى الماثلة أو المطابقة له.

(1) Salmon, Nathan: How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference, PP.717-718.

والحجة نفسها التي افترضها «سالمون» تبدأ بافتراض أن «ب» اسماً لمنضدة بديهية ممكنة في العالم البديهي الممكن «١٤». ولنفترض أيضاً أن «أ» اسماً لمادة خشبية أولية تتكون منها المنضدة «ب» في عالمٍ فعلي «١٤»، ونفترض أن «ج» اسماً واضحاً لبعض حالات المادة الخشبية الموجودة في «١٤»، ونوضح كذلك أنه من المستحيل بالنسبة للمنضدة «ب» أن تصنع من القطعة الخشبية «ج»، بمعنى أنه ليس هناك عالمٌ ممكن يمكن أن تصنع فيه المنضدة «ب» أصلاً» الخصائص الجوهرية للقطعة الخشبية «ج»، إن حجة «كريبك» تفترض في هذه النقطة وجود عالمٍ ممكن، يسميه «٢٤»، بحيث تشير «ب» في هذا العالم إلى منضدةٍ صنعت في الأساس من المادة الخشبية «أ»، لكن لدينا الآن منضدة ثانية ولتكن مثلاً «د» صنعت من القطعة الخشبية «ج» بالطريقة نفسها، أي أن مادتها الخام الأصلية ترجع إلى المادة الخام الأصلية «أ»، ومن ثم تشير القطعة الخشبية «ج» إلى المنضدتين «ب»، و«د» معاً، وبالتالي تترك حجة «كريبك» الأمر غير واضح بشكلٍ دقيق إلى حدٍ ما<sup>(١)</sup>.

لقد قام «سالمون» بإنكار تكرار الخصائص الجوهرية في العالم الممكن، حتى وإن تطابقت الأسس التي ترجع إليها الأشياء، لأن الخصائص الجوهرية تعني ماهية الشيء في زمانٍ ومكانٍ معين.

تخيل أن هناك عالماً آخر مطابق تماماً لهذا العالم، وليكن مثلاً «٢٤»؛ حيث لا يوجد فيه شيء إلا جسيمين اثنين لا يمكن تمييزهما، وأن «أ» و«ب» في غير هذا الزمان والمكان، وأن كلاهما من «١، ٢» جسيمات كانت موجودة دائماً وسوف تستمر في الوجود. وأنه لم يتغير شيء في هذا العالم عن أي وقتٍ مضى. ولنفترض أن «ز» تشير إلى الزمن «أي نقطة من الزمن»، فإنه سوف ينتج عن ذلك أن:

(١) من الممكن (ميتافيزيقياً) أن تختفي «أ» عند «ز»، في حين لا تزال «ب» موجودة إلى الأبد. ومن ثم فإن العالم الممكن (١٤) يفي بالوصف الآتي:

(٢٤) موجود قبل «ز»، وكل شيء يحدث بالضبط بالطريقة نفسها التي يحدث بها في «١٤»، ثم يحدث بعد ذلك في «ز» فتختفي «أ» في حين لا تزال «ب» موجودة إلى الأبد. ويكون الاحتمال الآتي أيضاً صحيحاً:

(1) Ibid, P.707.

(٢) من الممكن (ميتافيزيقياً) أن تختفي «ب» عند «ز»؛ في حين لا تزال «أ» موجودة إلى الأبد.

يتفق معظم الفلاسفة مع الحكمين (١) و(٢)، ومن ثم يوافقون على أن هناك عالماً ممكناً يفني بوصفنا ل(١٤)، يلتقي هذا العالم الممكن مع وصفنا ل(٢٤). لكن أكثر ما يثير الجدل أن الوصفان يخصان عوالم مختلفة، أو أنهما مجرد وصفان مختلفان للعالم نفسه، ذلك لأن العالمان (١٤) و(٢٤) لا يمكن تمييزهما نوعياً<sup>(١)</sup>.

لكن هل يمكن الإشارة مباشرة إلى الأشياء في العوالم الممكنة أو حتى العالم الفعلي؟ اختلفت نظرة «كريبك» القطعية للزمن في نظرية الإشارة الجديدة، عما قدمه «كابلان» في كتابه «أسماء الإشارة Demonstratives». الذي قدم فيه لنظرية «الإشارة المباشرة» والتي قال فيها أن المحتوى الدلالي للاسم أو لأي تعبير آخر لا يعدو كونه أكثر من مؤشر يشير مباشرة؛ فالمشير هو كل ما يسميه الاسم في اقتراح يُعبر عنه بجملةٍ تحتويه. لذلك لا يمكن نقل أي معلوماتٍ وصفيةٍ في شكل تعبيرٍ مباشر عن طريق الإحالة المباشرة<sup>(٢)</sup>.

أما وجهة نظر «سالمون» فإنها تعتمد على جزءٍ من الآراء السابقة تعود في تاريخها إلى كتابه «الإشارة والجوهر Reference and Essence»، مفادها ضرورة القول بالماصدق Extension، كما أنه يعد أحد الذين يسمحون بتطبيق التمييز القياسي للقاطع عند «كريبك» على كلٍ من نوعي الحدود، كما أنه قدم ادعاءً في وسط أطروحته يتعلق بالحالة التي تشير إلى الأوصاف المحددة Definite Descriptions<sup>(٣)</sup>.

إذا كانت نظرية التحليل الماصدقي تربط القضايا المنطقية بالواقع، أو العالم الأنطولوجي الخارجي، ضمن نظرية الصدق والكذب، بالتركيز على العلاقة الموجودة بين الأقوال والواقع سلباً أو إيجاباً، كأن نقول: «الأستاذ حاضر». فهذه العبارة لها دلالة ماصدقية، حينها تتطابق

(1) Kment, Boris: Op. Cit, P.1.

(2) «Rigid Designators»: LaPorte, Joseph, «Rigid Designators», The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Spring 2018 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = <<https://plato.stanford.edu/archives/spr2018/entries/rigid-designators/>>.

(3) May, Robert: Comments on Nathan Salmon «Are General Terms Rigid», Princeton Semantics Workshop, 17 May, 2000, P.1.

مع الواقع التجريبي المتحقق إيجاباً أو سلباً. لكن السؤال هو هل جميع العبارات اللغوية واللسانية تخيل على واقعها المادي الفيزيائي؟ إذا أخذنا هذه العبارة: «يعتقد أحمد أن الثلج أحمر»، فهذه القضية لا تخضع للتأويل الماصدقي، لكنها صادقة وممكنة حسب نظرية العوالم الافتراضية، أو عوالم الإمكان التي تتناقض مع التأويل الماصدقي؛ لأنها لا تتقيد بالعالم الذي يضم الأفراد والوقائع الواقعية، كما يبدو ذلك واضحاً عند كل من «كريك» و«هينتيكا JAAKO. Hintikka (١٩٢٩-٢٠١٥)»<sup>(\*)</sup>، ومن هنا تصبح العبارة السابقة دالة بالنسبة للعالم الواقعي من جهة، وللعوالم الاعتقادية الممكنة من جهة أخرى. فالعبارة (يعتقد أحمد أن الثلج أحمر)، قد تكون غير متحققة في العالم الواقعي، «بل قد تكون دالة في العوالم الاعتقادية والممكنة، مادام أحمد يصر على احمرار الثلج في عالم تخيلي يخصه هو، لا كما في العالم الواقعي الذي يعيشه مع الآخرين. ومن ثم، فهناك ارتباط بين ماصدق العبارة والسياق الاعتقادي الذي وردت فيه، بحيث لا تصدق العبارة أو تكذب إلا إذا عرفت في العالم الاعتقادي الذي وردت فيه تلك العبارة. إذاً فالثلج أحمر في العالم الممكن الذي يعتقدُه أحمد. ومن هنا، يختلف التأويل الماصدقي عن تأويل العوالم الممكنة<sup>(١)</sup>.

ما حقيقة الأشياء في العوالم الممكنة بالنسبة لنزعة إمكانية الرد ومذهبي الكينونة والكينونة المضادة؟

تعارض نزعة إمكانية الرد مذهبي الكينونة والكينونة المضادة في تقديم عالم ممكن يمكن النظر إليه ومناقشته، في أن المرء ربما لا يحدد الحقائق في هذا العالم الممكن، في حين يحدد بدلاً منها الأفراد التي تشارك فيه (كالإشارة إلى الفرد الفعلي)، أي أن المرء ربما يحدد الأنواع العامة فقط، أو الأنواع النوعية للحقائق؛ حيث يمكن ردها إلى حقائق متعلقة بفرد بعينه (إذا وجدت مثل هذه الحقائق) طبقاً لنزعة إمكانية الرد. وتحديد الحقائق التي تتعلق بفرد بعينه «أ» مثلاً،

(\*) ياكو هينتيكا JAAKO. Hintikka (١٩٢٩-٢٠١٥): فيلسوف ومنطقي فنلندي، اشتهر بإسهاماته في عدة مجالات مختلفة مثل فلسفة الرياضيات، الاستمولوجيا، فلسفة العلم، فلسفة اللغة والميتافيزيقا وفلسفة المنطق. ومن أبرز انجازاته اشتغاله بتطوير مخطط علم سيانطيسي نظري فتوي خاص بالمعرفة والاعتقاد، بالإضافة إلى تطويره ما يسمى بعلم دلالة للادراك الحسي. وقد ساهم «هينتيكا» بشيء بارز في تاريخ الفلسفة بأعماله الأصيلة عن أرسطو وكانط وفتجنشتين. انظر: محمد مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص ٣٥.

(١) جميل حمداوي: مرجع سابق، ص ٨٢.

يطابق بشكلٍ واضح «أ» من خلال الاسم، ومن ثم تلاحظ هذه الحقائق كشكلٍ خداعي- أو تسمى بالأخرى «بلامعنى». وقد ذهب بعض أنصار مذهب الكينونة المضادة لأبعد من ذلك تماماً عندما رفضوا وجود حقائق مجردة لمثل هذا العالم، كالفرد الذي يتميز بصفات كذا وكذا، يكون أو لا يكون، الفرد المجرد «أ». وقد رأوا أن معنى هذه الحقائق غير محدد لأنه لم يحددها أحد بشكلٍ شرعي، يسمى هذا الرأي أيضاً بمذهب الكينونة القسوى المضادة. وهو أقل في درجته عن مذهب الكينونة المضادة الذي يشمل إمكانية الرد التي ترى أن هناك حقائق مباشرة تتعلق بأفرادٍ بعينهم يمكن ردها إلى حقائق عامة تصل إلى حد الفرد الذي يتمتع بخصائص كذا وكذا. ومذهب الكينونة القسوى المضادة على النقيض من مذهب الكينونة المضادة (في تناقضٍ حادٍ مع مذهب الكينونة القسوى المضادة)، يرى أن الحقائق السابقة حقائق إضافية أكثر من كونها حقائق عامة، وبالتالي لا يمكن ردها إليها، أو لا يمكن أن تكون قد بنيت من الحقائق العامة. وإنما تبني هذه الحقائق المنفصلة التي تتعلق بأفرادٍ بعينهم من خلال بناء مجرد للعوالم الممكنة أنفسها<sup>(١)</sup>.

يرى أنصار مذهب الكينونة المضادة أنه يمكن وصف عوالم أخرى ممكنة عن طريق الإشارة إلى أفرادٍ بعينهم، كأن نقول هذا «لاعب كرة قدم» في هذا العالم أو ذاك، ولكن هذا القول مجرد طريقة معقدة ومتطورة لوصف الحقائق النوعية البحتة التي يمكن الحصول عليها في هذا العالم. ومن ثم يمكن وصف هذه الحقائق من خلال مقارنة السمات النوعية لمذهب الكينونة في العوالم الأخرى لسكان عالماً. كما نستخدم الأفراد في عالماً كإطارٍ إشاري لوصف الطابع النوعي للعالم الآخر (في بعض الأحيان هناك طريقتان جيدتان متساويتان تماماً للقيام بهذا الأمر. المعارض لمذهب الكينونة المضادة يقول أن هذا ما يحدث بالضبط عند وجود جُسيمين اثنين، على سبيل المثال. فالعالم نفسه يفني لوصفنا لـ «١٤» ووصفنا لـ «٢٤». للجسيم الذي يختفي في هذا العالم هو النظر لكل من أوب، وينطبق الشيء نفسه على الجسيم الذي لا يزال كذلك، وهذا هو السبب في وصف هذه الأشياء أنها واحدة؛ حيث يختفي أ، في حين يبقى ب، أو يظل واحداً عندما يختفي ب ويبقى أ)<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا الشأن يميز «ألبيرو دي ساكس» (المتوفي سنة ١٩٣٠) بين معنى الكلمات لأنها توظف

(1) Salmon, Nathan: Trans-World Identification and Stipulation, PP.206-207.

(2) Kment, Boris: Op. Cit, P.4.

شيئاً ما في تفكيرنا، ولكن ليس لها دلالات خاصة بها قائلًا: «إن طرفاً مشترك الدلالة هو طرفٌ يمكنه، من حيث وظيفته الدلالية أن يكون موضوعاً أو محمولاً، أو جزءاً من الموضوع، أو جزءاً من المحمول الموزع في قضية تقريرية»، مثال ذلك «إنسان، حيوان، حجر» تسمى أطراف محدودة الدلالية لأن لها دلالة محصورة ومحددة، وبالعكس فإن طرفاً محدود الدلالة من حيث وظيفته الدلالية لا يمكنه أن يكون موضوعاً أو محمولاً، ولا حتى جزءاً من الموضوع، أو من المحمول الموزع بطريقة تقريرية. مثال ذلك «الكل» و«اللاشيء»، «البعض» إلخ. التي تسمى رموزاً للكليات أو الجزئية<sup>(١)</sup>.

قارن «سالمون» حجة «كريبك» بحجة «كولين ماكجين Colin McGinn (١٩٥٠-...)»<sup>(\*)</sup>: «الوجود الجوهرى يرجع إلى الأمشاج Gametes، نعم أصل وجود الإنسان هذه الأمشاج، تماماً مثلها كان تقدم الفكر في القطارات سبباً لتمهيد الطريق لعمل الطائرات. افترض «ماكجين» أن أصوله تعود إلى أمشاج شخص يدعى «صدام»، على سبيل المثال من خلال وجهة نظر الرد Reductio، وبالتالي يكون معنى ذلك ملاحظة العالم الذي ظهر فيه.

الآن القضية التركيبية التي نحصل عليها من الافتراض الأول تتمثل في إضافة أمشاج «ماكجين» إلى «صدام»، وافترض أن هذه الأمشاج قد تطورت بمرور الوقت عند الأفراد الكبار.

ولكن أي من هذه الأفراد سوف يكون أقرب الأشخاص لماكجين؟ حدسياً سوف يتحدد الأمر بشكل حاسم بالنسبة لآخر فرد، وفي الوقت نفسه سوف يكون لدينا الحكم نفسه إذا وجدنا أمشاجاً مغايرة تشبه أمشاج «ماكجين».

وصف «سالمون» شرح «ماكجين» لحجته بالشرح الصوري البحت، لكن رأى أن حجته تختلف عن حجة «كريبك»، والفرق بينهما يتلخص في أن «ماكجين» لا يقول باشتقاق النزعة الجوهرية من مبدأ ضرورة الاختلاف<sup>(٣)</sup>. (مبدأ ضرورة الاختلاف، يعادل هذا المبدأ ببساطة

(١) روبر بلانشي: المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، ترجمة د. خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٢، ص ٢١٣.

(\*) كولين ماكجين Colin McGinn: فيلسوف انجليزي ولد في ١٣ مارس عام ١٩٥٠، حصل على درجة الأستاذية من جامعات كويلدج بلندن، وجامعة أكسفورد، وجامعة تيريز، وجامعة ميامي، وقد عرف بكتابات في فلسفة العقل، خاصة مذهب الغموض الجديد «New Mysterianism».

(3) Salmon, Nathan: How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference, P.705.

تقرير أن أي منضدة «س» على سبيل المثال، ربما يكون أصل أجزاءها قطعة خشبية ولتكن «ص»، حينئذ المنضدة «س» بعينها لها خاصية جوهرية تتمثل في ميزة أنه لا توجد منضدة تختلف في أجزائها عن المنضدة المصنوعة من القطعة الخشبية «ص»، ويسمى «سالمون» هذا المبدأ «مبدأ ق٢» الذي عبر عنه بالقانون الآتي:

(س) (ص) [ س ≠ ص ∩ س ≠ ص ] والذي ينتج المبدأ الآتي:

(س) (ص) [ ∅ ∩ (س، ص) ∩ (ز) (ز ≠ س) ∩ ∅ ~ ع (ز، ص) ] أو بشكل مكافئ

(س) (ص) [ ∅ ∩ (س، ص) ∩ (ز) (ز) ∩ (س) ] (\*)<sup>(١)</sup>.

إذن بناءً على ذلك رأى «سالمون» أن أساس تطابق الأشياء والأشخاص في العوالم الممكنة عند «ماكجين» الحدس، والمقصود بالحدس أن شخص في أي عالم ممكن ينشأ من أمشاج فعلية لفردي بعينه «س» مثلاً، يكون هو الشخص «س» نفسه، أو هي (الأمشاج) نفسها. هذا المبدأ العام لتناظر الأشخاص مبدأ جدير بالتصديق على نحو فائق، لكنه مبدأ عام للنزعة الجوهرية، يرفضه معارضو مبدأ النزعة الجوهرية المضادة، إنه يؤكد أن أي شخص بدلاً من «ماكجين» لا يمكن له أو لها أن يؤصل/ أو تؤصل من أمشاج «ماكجين» الفعلية، هذه الأطروحة تنفصل كليةً عن نظرية الإشارة الجديدة<sup>(٢)</sup>.

لقد أكد «سالمون» أن هدفه من وراء ذلك توضيح نجاح محاولة «كريبك» في اشتقاق نظريته «الجوهرية» من نظرية الإشارة<sup>(٣)</sup>.

قدم «سالمون» حجته في سياق مناقشة التطابق عبر العوالم الممكنة. افترض أننا نصف بشكل استثنائي وجود منضدة ممكنة في عالم ممكن غير حقيقي، ونسأل عما إذا كانت تلك المنضدة تتطابق أو لا تتطابق مع بعض المناضد الحقيقية الخاصة. هل حجة «سالمون» تبين إذا ما كان هناك منضدة واحدة فقط ممكنة ثلاثاً وصفناً؟، حينئذ يجب أن يكون هناك حقيقة أو

(\*) يشير المصطلح الرمزي «□» إلى ثابت جهة الضرورة في منطق الجهة، ويشير المصطلح الرمزي «∅» إلى ثابت جهة الإمكان. وهنا معناها أن الضرورة تكافئ الاحتمال في المثال السابق، الأمر الذي يؤدي إلى الغموض.

(1) Ibid, P.713.

(2) Ibid, PP.714-715.

(3) Ibid, P.705.

واقع للحالة التي تسأل إذا ما كانت المنضدة واحدة أم لا، أم أنها هي نفسها مثل بعض المناضد الحقيقية؟ أو أن نلاحظ قضية التطابق في شكل علاقة عبر الزمان: هل توضح الحجة ضرورة وجود حقيقة للحالة تحدد أي سفينة (إذا وجدت) تكون السفينة الأصلية؟ مثل هذه الأمثلة تقود الفلاسفة إلى القول بغموض التطابق في بعض الحالات، كرد فعلٍ للأمثلة التي تهدف حجة «سالمون» إلى دحضها<sup>(١)</sup>.

أما التساؤلات الفلسفية التي تتعلق بالزرعة الجوهرية التي قدمها «كريبك» مثل: (هل يوجد أي شيء؟ وإن كان الأمر كذلك فما هو؟)، هل الزمان أزلي Honored وصعب للغاية؟ هذه التساؤلات وغيرها في نظر «سالمون» يمكن الحصول على إجاباتها من خلال نظرية الإشارة الجديدة التي قدمها «كريبك» نفسه. فإذا كان «كريبك» على حق في ادعاءه. فإن إجابة هذه الأسئلة تمثل نتائج مذهلة وبعيدة المدى للنظرية (الإشارة الجديدة)، وليست مجرد نتائج حول الخاصية الفلسفية للدلالات Semantics فقط (دالات على شيء، على مُشيرين قاطعين Rigid Designators، الصدق اللازم الضروري، إلخ) وإنما أيضاً كإجابات عن المشكلات الفلسفية القديمة التي تتعلق بالميثافيزيقا بصورة واضحة<sup>(٢)</sup>. لأنها سوف تكون مثل العبارات التي تضم أفكاراً وتصورات كثيرة من دون تحديدٍ لمعانيها واستعمالاتها. ولا نقصد بالتحديد مجرد التعريف، لأن ذلك لا يحل المشكلة مطلقاً، ففي تاريخ الميثافيزيقا نجد تعريفات للجوهر والعلّة وغير ذلك، لكن هذه التعريفات لا يمكن اعتبارها وافية بالغرض، لأن تعريف الاسم أو اللفظ باسم أو ألفاظ دون مراعاةٍ لأسس منطقية أو تجريبية يبقى التعريف خالياً من المعنى<sup>(٣)</sup>.

### ج- موقف «سالمون» من التحديد القاطع عند كريبك

التعريف ليس قاصراً على علماء اللغة، الفلاسفة والعلماء كثيراً ما يتسابقون لـ «تعريف» الحدود المبهمة، عن طريق إعادة تفسيرها من خلال حدود تتكون من معاني الكلمات الأكثر

(1) Stalnaker, Robert *Vague Identity*, D.F. Austin (ed), *Philosophical Analysis*, 349-360, 1988, by Kluwer Academic Publishers, 1988, P.350.

(2) Salmon, Nathan: *How Not To Derive Essentialism from The Theory of Reference*, P.704.

(3) حسين علي حسن: الأسس الميثافيزيقية للعلم، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٧٠-٦٩.

ألفه، لكن عادةً ما يكون مثل هذا التعريف عند علماء اللغة تعريف معجمي خالص يؤكد على علاقة ترادف مقدم الشرط بالشرح الذي يتناوله<sup>(١)</sup>.

وكلمة «تعريف» تأتي ليكون لها صوتاً مطمئناً، لا يتطلب أي شك في واقعها المألوفة في الكتابات المنطقية والرياضية<sup>(٢)</sup>.

من هذا المنطلق يتلخص موقف «سالمون» باعتباره أحد الفلاسفة في تطبيق مفهوم التحديد القاطع بشكلٍ موحد - على تعريف «كريبك» دون تعديل - على كل الحدود الفردية منها والعامّة. الحدود العامّة يمكن أن تنقسم بين تلك الحدود التي تُحدّد بقطعية وتلك التي لا تُحدّد بقطعية، حيث تشير المُشيرَات القاطعة بشكلٍ حدسي إلى الأسماء العامّة، وهو ما يوازي الحدود الفردية؛ حيث تصدق المُشيرَات القاطعة على أسماء الأعلام. وجميع الأسماء العامّة، مثل جميع أسماء الأعلام تُحدّد بشكلٍ قطعي الكليات في الحدود العامّة والخصائص في الحدود الفردية<sup>(٣)</sup>.

خالف «سكوت سوامس Scott Soames<sup>(\*)</sup>» (١٩٤٦-...) «سالمون» الرأي في تطبيق مبدأ القطعية الذي قال به «كريبك» على كل من الحدود الفردية والعامّة على حدٍ سواء، موجهماً بعض الملاحظات بشأن قطعية الكليات. فقال بعدم قطعية الكليات، لأنها لا تقبل التطبيق

(1) Quine; W. V: Two Dogmas of Tthe Empiricism, p.56.

(2) Ibid,P.57.

(3) May, Robert: Op.Cit, PP.6-7.

(\*) سكوت سوامس Scott Soames: أستاذ الفلسفة في جامعة جنوب كاليفورنيا، ولد في ١١ أغسطس عام ١٩٤٦. بدأ عمله الجامعي في الفلسفة في جامعة استانفورد، حصل على الدراسات العليا من معهد ماساتشوستس المتخصص في التكنولوجيا (MIT)، حصل منه على درجة الدكتوراه في الفلسفة واللغة عام ١٩٧٦، قام بالتدريس في جامعة ييل في الفترة ما بين عامي (١٩٧٦-١٩٨٠)، ثم انتقل إلى العمل في جامعة برينستون في الفترة ما بين عامي (١٩٨٠-١٩٨٤)، رحل عن برينستون عام ١٩٨٤، وكان مشهوداً له بالكفاءة والتميز، قام بالتدريس في جامعة جنوب كاليفورنيا منذ عام ٢٠٠٤، انتخب زميلاً في الأكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون عام ٢٠١٠، تخصص في فلسفة اللغة وتاريخ الفلسفة التحليلية. عرف بدفاعه عن «سول كريبك» وتوسعه في فلسفة اللغة، فضلاً عن كونه ناقداً رئيسياً لنظرية ثنائية أبعاد المعنى. تخصص في فلسفة اللغة وتاريخ الفلسفة التحليلية. قام في وقت مبكر من حياته المهنية بنشر كتب ومقالات تتعلق في المقام الأول بقضايا الصدق والإشارة والمعنى، قام بالاشتراك مع «ناثان سالمون» بتحرير كتاب بعنوان «القضايا والاتجاهات Propositions and Attitudes» عام (١٩٨٩)، يتألف من مجموعة من القراءات التي تحقق في القضايا الفلسفية المحيطة بطبيعة القضايا. انظر: From Soames's web page at USC: <http://www-rcf.usc.edu/~soames/> [permanent dead link

من الناحية العملية، والسبب في ذلك يرجع إلى مبدأ الترابط الذي قال به «سالمون»، والذي يطبق بموجبه مبدأ القطعية على كل من الحدود الفردية والعامّة على حدٍ سواء، وذلك نظراً لإمكانية وجود أوصافاً محددة تكون مركباتها حدوداً كلية قاطعة، علق على ذلك «روبرت ماي Robert.C.May»<sup>(\*)</sup> متسائلاً: (ومنطقيّاً) ألا يجعل هذه الأوصاف المحددة قاطعة؟ ثم أجاب عن هذا السؤال: «إنها سوف تكون نفس إجابة «سوامس»، وإننا سوف نحتاج إلى تمييز الأسماء المألوفة عن المحمولات Predicates التي تكون أيضاً مجموعة بناءات من الأوصاف. ولهذا السبب يجب أن يكون هناك مُشيرات مؤلفة من الاسم المألوف القاطع، والمحمول غير القاطع عند الانتقال من الأسماء العامّة إلى محمولاتها المرتبطة بها، على الأقل في بعض الحالات (وربما في كل الحالات). وبناءً على ذلك، سوف يضم الوصف المحدد مُركباً غير - قاطع، بما أن الوصف المحدد يضم مثل هذا المحمول بوصفه عنصراً، وفي الوقت نفسه يمكن أن يكون مُشيراً غير قاطع<sup>(١)</sup>.

وقد رأى «سالمون» أن «كريبك» كان يقصد بذلك أن الحد يُحدد موضوعاً ما بشكلٍ قاطع وليكن «س» مثلاً، إذا كان الحد يحدد «س» بالنسبة لكل عالمٍ ممكن توجد فيه، ولا يحدد أي شيءٍ آخر بالنسبة للعوالم التي لا توجد فيها «س»، هذا ما أوضحت كريبك في مقاله سابق الذكر «التسمية والضرورة»، وذلك لأن الحدود العامّة المحددة تنقسم إلى:

أ- حدود طبيعية، مثل: «ماء»، و«نمر»، ب- حدود ظاهراتية مثل، «حرارة»، و«ساخن»، ج- حدود لونية، مثل «أزرق»، وقد اعتبرها «كريبك» مُشيرات قاطعة قائمة بذاتها، بوصفها حالاتٍ دلالية من الناحية الفلسفية (مستقلة عن التجريبية، فضلاً عن الحقائق اللغوية) وكنيجة لذلك برهن «كريبك» على جمل التوافق التي تشتمل على مثل هذه الحدود العامّة التي

(\*) روبرت سي. ماي Robert.C.May: أستاذ فلسفة اللغة في جامعة كاليفورنيا في ديفيس، تخرج في كلية سوارثمور، وحصل على درجة الدكتوراه في اللغويات والفلسفة من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في عام ١٩٧٧، انضم إلى كلية ديفيس عام ٢٠٠٦، بعد عشرين عاماً من العمل في جامعة كاليفورنيا في إيرفين، حيث بدأ في عام ١٩٨٦ كأستاذٍ مشارك في علم اللغويات والعلوم المعرفية وتقدم إلى درجة أستاذ عام ١٩٨٩. تشمل اهتماماته البحثية مجالات في الفلسفة واللغويات. كان بحثه في اللغويات النظرية، مع التركيز على العلاقات بين بناء الجملة ودلالات الدلالة. ركز في بحثه في فلسفة اللغة والمنطق وتاريخ الفلسفة التحليلية المبكرة على فريجه.

انظر: <https://senate.universityofcalifornia.edu/about/vice-chair-bio.html>

تشبهه جمل التطابق التي تضم أسماءً صحيحة، (على سبيل المثال، «الأديب المصري الحاصل على جائزة نوبل = نجيب محفوظ»)، («أبو عبدالله العباس = السفاح»)) هذه الأسماء تؤخذ بمفردها كحالات دلالية من الناحية الفلسفية تعبر عن حالات صدقٍ ضرورية إذا كانت صادقة<sup>(١)</sup> (\*). وقد طرح «رسل» هذا الأمر في نظرية الأوصاف التي رأى أن لها جانبان: أ- جانبٌ منطقي، ب- جانبٌ معرفي، يرتبط الجانب الثاني بموقف «رسل» من إدراكنا ومعرفتنا للناس والأشياء المادية الجزئية من حولنا، وقد لجأ «رسل» إلى بعض أفكاره المعرفية لشرح الجانب المنطقي للنظرية، وتتمثل النقطة الرئيسية في هذه النظرية في التمييز الحاسم بين اسم العلم و(العبارة الوصفية المحددة)، وتتألف العبارة الوصفية المحددة بطريقتين: الأولى: تتألف من حدٍ عام مسبق بأداة التعريف، الطريقة الثانية: أن يتخذ الحد العام صيغة المضاف متبوعاً بخاصية أو خصائص معينة، بحيث تنطوي الجملة على الإشارة إلى شخص معين أو شيءٍ محدد دون غيره من الأشخاص أو الأشياء، كما يمكن استبدال اسم العلم بتلك الجملة إذا قلنا (نجيب محفوظ الأديب المصري الحاصل على جائزة نوبل) عبارة وصفية محددة، أكد «رسل» على ضرورة التمييز الحاسم بين (نجيب محفوظ) و(الأديب المصري الحاصل على جائزة نوبل) بالرغم من أن التعبيران يشيران إلى شخص واحد<sup>(٢)</sup>.

التفرقة بين الاسم والوصف المحدد مهمة. ذلك لأن الاسم يجب أن يكون اسماً لشيء، أي يجب أن يكون له مقابلٌ في الخارج ينطبق عليه. أما الوصف المحدد فليس من الضروري أن يكون له مقابل ينطبق عليه، وفي هذه الحالة تكون الدالة التي يذكر فيها كاذبة. فمثلاً قضايا مثل «أكمل كائن يمكن تصويره»، أو «الرجل الذي في القمر» لا تتحدث عن «أسماء» أشخاص أو أفراد، بل هي أوصاف محددة قد توجد موضوعاتها وقد لا توجد<sup>(٣)</sup>.

(1) Salmon, Nathan: Are General Terms Rigid?, Linguistics and Philosophy, (2005), 28: 117-134, Springer, 2005, in Princeton Workshop on Semantics in May 2003, p.117.

(\*) قدّم ناثان سالمون هذا المقال ضمن الدراسات المتخصصة في برينستون Princeton كورشة عمل حول السيمانطيقا، ولهذا المقال أهمية كبرى، وقد علق عليه روبرت ماي Robert May عام ٢٠٠٣. وباقي المناقشون (ألان برجر Alan Berger، دليا جراف Delia Graf، وتريزا روبرتسون Tresa Robertson) وقد عبر «سالمون» عن امتنانه لهم على ردود أفعالهم وخاصةً سكوت سوايس.

(٢) محمود فهمي زيدان: المنطق الرمزي نشأته وتطوره، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٢٣٨.

(٣) عبدالرحمن بدوي: المنطق الصوري والرياضي، وكالة المطبوعات، طء، الكويت، ١٩٧٧، ص ٢٨٨.

القضايا السابقة كما يقول «سالمون» هي قضايا حول حقيقة الشيء أو حقيقة الشخص، ترجع إلى مبدأ معرفة الشخصية الذي قدمه «رسل»<sup>(١)</sup>.

وأسماء العلم في النصوص السردية Enumerative أسماء تخيلية مرتبطة بعوالمٍ ممكنة تتحدد داخل سياق النصوص، ويمكن أن تحمل دلالاتٍ مرتبطة بعالم الواقع الفعلي، إذا مارسنا فعل التأويل الإحالي والإشاري والمنطقي بشكلٍ نسبي. ولا بد لنظرية الأدب أن تستكشف هذه العوالم الممكنة، وتصنف فضاءاتها التخيلية، وتبحث عن دلالاتها، وتبين وظائفها ومقاصدها المباشرة وغير المباشرة. كأن نتحدث عن العوالم النظرية أو الشبيهة أو القرية أو البعيدة. وبتعبيرٍ آخر، نتحدث عن العوالم الواقعية الفعلية، والعوالم القرية، والعوالم البعيدة غير المتناهية، أو نتحدث عن العالم الفعلي، والعالم الممكن، والعالم المستحيل، والعالم النظير<sup>(٢)</sup>.

وقد نظر «سالمون» للمجموعات بوصفها حدودٍ جمعية Pluarlities، مثل «البرتقال الموجود على المنضدة»، أو «تلك الأشياء»، يضاف إليها الحدود السردية الوصلية مثل «نيلي وشريهان»، فهي كحدودٍ تشير إلى مجموعاتٍ جوهرية، لا تشير إلى واحدٍ فقط، وإنما تشير إلى متعدد، ومن المعروف جيداً أن التعدديات تختلف في عدة طرق عن الأفراد المنفصلة Separate Individuals التي تؤخذ بشكلٍ فردي، كما تختلف أيضاً عن وحدتها المتطابقة (فئة الأفراد). يضرب «سالمون» مثلاً على كيانٍ مؤلف من ثلاثة أشخاص: «هو، وأنتوني بروكنر، وأنتوني أندرسون» كانوا مولعين بالتصوير، ولا أحد منهم يترك آلة التصوير، ومع ذلك قام «سالمون» بإلقاء آلة التصوير من النافذة، ثم بدأ يتساءل هل الفئة المكونة من ثلاثتنا تعد كياناً مجرداً؟، هذه الفئة ليست وحدةً واحدةً وإنما مجموعة تتكون من ثلاثة أشخاص تركوا آلة التصوير، مجموعة مكونة من ثلاثة أشخاص وليس أربعة، يعلل «سالمون» ذلك بقوله: «الثلاثة منا ليسوا كياناً فردياً على الإطلاق، وإنما ثلاثة كيانات، كما أنهم ليسوا كياناً رابعاً»، لأن الكلام عن «المجموعات» ربما يعتبر طريقةً أو أسلوباً من أساليب الكلام. والفكرة الأهم أن هناك بعض الصفات يتمتع بها بعض الأفراد ينظر إليها بشكلٍ جمعي، كما ينظر إلى العازفين في حفلة

(1) Salmon, Nathan: About Aboutness, P.60.

(٢) جميل حمداوي: مرجع سابق، ص ٩١-٩٢.

موسيقية مثلاً، بدلاً من النظر إليها بشكلٍ فردي، كما أن هذه الأفراد ليست متطابقة، فصفة ترك التصوير هي مجرد صفة<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للأسماء العامة المشتركة فإنها ربما تشير إلى الكليات؛ إذا فعلت ذلك من المحتمل أن تفعل ذلك بشكلٍ قاطع، لكن ربما يتساءل أحدٌ عن فائدة أخذها كذلك، على سبيل المثال، ما الدور الذي تلعبه الأسماء العامة المشتركة في الدلالات التركيبية؟ يقول «سالمون» أن هناك سبباً واحداً لاعتبار هذه الأسماء العامة المشتركة كليات، ربما لأنها تظهر كحدودٍ مع جمل التتابع، لكنها تبقى في حاجةٍ إلى حجةٍ مقنعة يمكن أن تُحمل بين الأسماء و(الصفات)، كمعارضة للجمل الإسمية. أما بالنسبة ل«سوامس» فقد برهن على إمكانية حذف مثل هذه التتابعات النظرية من أجل العبارات الكلية، في حين تظهر الحدود في السؤال كمحمولات<sup>(٢)</sup>.

بالنسبة للإشارة أو الدلالة، لما كان الوصف «الأديب المصري الوحيد الحاصل على جائزة نوبل» يقدم («يُشير») إلى «نجيب محفوظ» طبقاً لرسل، فإن الجملة «الأديب المصري الوحيد الحاصل على جائزة نوبل» تعبر عن («تشير إلى») قضية مزعومة (ليست مثل الجملة) لا تنطوي على أي مركبٍ فردي، أو عنصر، أو صفةٍ تمثل نجيب محفوظ، إذن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف تكون إذن القضية الصحيحة عن نجيب محفوظ؟

يحمل مفهوم الإشارة الدلالية الزائفة لرسل المفتاح للمفهوم الذي يطابق حقيقة الشيء المباشرة بين القضايا والأفراد. يقول رسل: «ما نعرفه عن الأشياء [ليس معرفةً حسيةً مباشرة] نحصل عليه من خلال الإشارة. فكل تفكيرٍ يبدأ من معرفة الشخصية؛ لكنه ينجح في التفكير بشأن عددٍ من الأشياء التي لدينا، ولا ينجح في معرفة الشخصية» والتعريف الآتي يلفت الانتباه إلى ضرورة النظر إلى دلالة المفهوم الراسلي حول معرفة حقيقة الشيء:

«ق» تكون الآن ضعيفة بشكلٍ غير مباشر عن:

س = تعريف (د) (∃) [(ص) (د ص ≡ س = ص) & ق | (∃ z) (ص) (د ص ≡ ص = ز) ^ ]،

عندما تعبر «=» عن اللزوم المنطقي بين القضايا، فإن متغير المحمول «د» يكون مفسراً بشكلٍ

(1) Salmon, Nathan: Wholes, Parts, and Numbers, The Fifth Philosophical Perspective Lecture, University of California, Santa Barbara, Philosophical Perspectives, 11, Mind, Causation, and World, 1997, P.9.

(2) May, Robert: Op.Cit, P.22.

مفهومومي، بمعنى أنه يتراوح بين «المفهومات» - الصفات أو التصورات، أو كما عند «رسل». الدالات القضوية - وليس من خلال الفئات أو المجموعات أو «تصورات» «فريجه»، بمعنى دالات لقيم الصدق<sup>(١)</sup>.

### د- قطعية الحدود الفردية Singular Terms والحدود العامة General

رفع أبروقلوس البيزنطي (٤١٢-٤٨٤ م) تصنيف الحدود حسب عموميتها إلى مصاف الميافيزيقا، فقد اعتبر كل حدٍ عام علةً للأشياء المشمولة في ماصدقه، فمن ذلك مثلاً أن الواحد والوحدة علة لجميع الأشياء التي يجوز فيها القول إنها واحدة، ويترتب على ذلك أنه كلما كان الحد عاماً وبسيطاً، ارتفع منزلة، ولكن على العكس من ذلك، كلما كان الشيء المشارك بسيطاً، أي مشاركاً حصراً في صفاتٍ بالغة العمومية، تدني منزلةً، هكذا فإن الوجود، كصفة مجردة، أعلى من الحياة (أي أن مضماره أوسع من مضمار الحياة)، والحياة أعلى من العقل؛ بالمقابل، فإن الوجود العاقل أعلى من الوجود الحي، والوجود الحي أعلى من الوجود المحض، مثلما أن مثول محمول أقل كلية في موضوع ما يستتبع مثول محمولات أكثر كلية فيه: فإن يكن الشيء إنساناً كان بالأولى حيواناً<sup>(٢)</sup>.

والحديث عن الحدود الفردية والحدود العامة هو حديثٌ بشكلٍ آخر عن الكليات والجزئيات، ككياناتٍ منطقيّةٍ كان قد خصص لها «رسل» مقالاً في كتابه «الذرية المنطقية»، وفيه طرح هذا السؤال: هل الأشياء التي تبدو ككياناتٍ منطقيّةٍ مركبة هي في الحقيقة مركبة؟ وهل هي في الحقيقة كيانات؟ بالطبع تبدو كل الأشياء العادية للحياة اليومية ككياناتٍ مركبة، ومن أمثلة ذلك المناضد والكراسي والأرغفة والأسماك والأشخاص والقوى، فهذه كلها تبدو كياناتٍ مركبة إذا ما نظرنا إليها من السطح. فكل الأشياء التي نخلع عليها عادةً أسماء أعلام هي كياناتٍ مركبة مثل، سقراط، وبيكاديللي، ورومانيا، والليلة الثانية عشر، أو أي شيءٍ آخر تحب أن تفكر فيه وتطلق عليه اسم علم. فكل هذه الأشياء كما تبدو كياناتٍ مركبة، وهي تبدو كأنساقٍ مركبةٍ مرتبطة بعضها ببعض في نوعٍ من الوحدة، تلك الوحدة التي تؤدي إلى

(1) Salmon, Nathan: About Aboutness, P.61.

(٢) إميل برهيه: تاريخ الفلسفة، الجزء الثاني الفلسفة الهيلنستية والرومانية، ترجمة: جورج طرايشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٨، ص ٢٧٦.

منحها اسماً واحداً. وأظن أن التفكير في هذا النوع من الوحدة الظاهرة هو الذي أدى بدرجة كبيرة إلى فلسفة الواحدية، وإلى الاقتراح القائل بأن العالم ككل عبارة عن كيانٍ واحد مركب بالمعنى الذي كنت أعبر عنه الآن<sup>(١)</sup>.

والحد العام إذا سبقناه باسم إشارة أو بكلمة أخرى تتضمن التعبير المكاني والزمني يصبح هذا الحد العام اسم علم «هذا النهر»، «تلك الشجرة»، الكتاب الذي أقرأه الآن» أسماء أعلام.

أما الحدود الجزئية: فتشير إلى الذي معناه الواحد لا يصلح لاشترك كثيرين فيه، أي تشير إلى شيء معين في مكانٍ وزمانٍ محددين، لا إلى صفة من صفاته، ويندرج تحت الحد الجزئي أسماء الأعلام جميعاً، أسماء أفراد الإنسان وأسماء المدن والدول والأنهار والجبال والبحار والمحيطات والأماكن العامة والمشهورة.

هذه التفرقة لا تميز التصورات بطريقةٍ مطلقةٍ، إنما يتوقف الأمر دائماً على المعنى الذي يقصده القائل من اللفظ أو المفكر من التصور<sup>(٢)</sup>.

رأى «فريجه» أن اسم العلم إذا دخل في قضية حملية يكون موضوعاً دائماً ولا يكون محمولاً، وهو ما أسماه «أرسطو» (الجوهر بالمعنى الأولي)، وبتوضيح «فريجه» لهذه النقطة توصل إلى تحليلات جديدة لأنواع أخرى من القضية، إذا اكتشف التمييز الحاسم بين القضية الشخصية والكلية، وأن الأولى حملية بالمعنى الدقيق وأن الثانية ليست حملية. ورأى أن الوظيفة الأساسية للمحمول أن يدل على تصور، وقد ميّز بين القضية الشخصية Singular Proposition وقضية الهوية Identity من خلال تمييزه الحاسم بين اسم العلم والمحمول. فرأى أن الوظيفة الأساسية لاسم العلم هي إشارته إلى شيءٍ فردي معين يسميه (موضوعاً)، في حين أن الوظيفة الأساسية للمحمول أن يدل على تصور، أي على معنى عام يندرج تحته أشياء فردية متعددة، والخاصة الأساسية لاسم العلم أنه لفظٌ يؤدي معنىً تاماً مستقلاً دون الحاجة إلى لفظٍ آخر يتم معناه؛ (سقراط) اسم علم يعطي معنىً تاماً مستقلاً<sup>(٣)</sup>.

(١) برتراند رسل: فلسفة الذرية المنطقية، ترجمة: ماهر عبدالقادر محمد، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٤٤.

(٢) عبدالرحمن بدوي: مرجع سابق، ص ٤٦.

(٣) محمود فهمي زيدان: مرجع سابق، ص ١٣٩-١٤٠.

ولا يتطابق المعنى مع التسمية، فمثال «فريجه» عن «نجم المساء» و«نجم الصباح»، ومثال «رسل» «مؤلف مرامار» يناقشان هذه الحدود التي يمكن أن تسمى بالشيء نفسه، لكنها تختلف في المعنى. فالتمييز بين المعنى والتسمية ليس أقل أهمية من مستوى الحدود المجردة. فالحدود «٩» و«عدد الكواكب» اسنان لكيانٍ واحدٍ مجرد، لكن من المفترض أن يلاحظان على أنهما مختلفان في المعنى، فملاحظة الفلكي على سبيل المثال كانت مطلوبة، وليست مجرد تأمل فقط للمعاني لكي يحدد تماثل الكيان عند السؤال.

الأمثلة السابقة تتألف من حدودٍ فردية، ملموسة ومجردة، مع حدودٍ عامة، أو محمولات، والموقف مختلف إلى حدٍ ما، لكنه متماثل. بينما يرمي الحد الفردي إلى اسم كيانٍ مجرد، أو ملموس، فإن الحد العام ليس كذلك، لا يرمي إلى شيء، لكنه يكون صادقاً بالنسبة للكيان، أو يوصف بأنه كلٌّ من كثير، أو من لاشيء. وفئة كل الكيانات التي يكون فيها الحد العام صادقاً تسمى ماصدق الحد. الآن تماثل التناقض بين معنى المذهب الفردي والكيان يجعلنا نميز بطريقةٍ مماثلة بين معنى الحد العام وماصدق هذا الحد. عبارات الحدود العامة «مخلوقٌ له قلب»، و«مخلوقٌ له كليتان»، ربما تكون هاتان العبارتان متماثلتان من حيث الماصدق، لكنهما غير متماثلتان من حيث المعنى، لهذا السبب رأى «كوين Quine, W.V» (١٩٠٨ - ٢٠٠٠) أن اختلاط المعنى بالماصدق في الحدود العامة أقل شيوعاً من اختلاط المعنى بالتسمية في الحدود الفردية، وهذا أمرٌ شائعٌ في الفلسفة يعرف بمعارضة المفهوم أو المعنى للماصدق، أو دلالة المفردات البديلة لدلالة المعنى Denotation<sup>(١)</sup>.

الفرق بين الحد الفردي والحد العام من منظور ما تحدده الداله يعود بشكلٍ مطلق إلى «فريجه» الذي اعتبر المحمولات تحديدات للماصدقات الدلالية، ولكن بقدر ما يمثل ماصدق الحد العام «نمر» فئة للنمور الفعلية (أو دالتها المميزة) يكون من الواضح أن الحد لا يحدد بشكلٍ قاطع ماصدق هذه الفئة، بما أن فئة النمور في عالمٍ واحدٍ من الممكن أن تختلف عن فئة النمور في عالمٍ آخر، وقد تابعه في ذلك كلٌّ من «تشيرش A. Church» (١٩٠٣ - ١٩٩٥) و«جودل Kurt Godel» (١٩٠٦ - ١٩٧٨) ولكن بشكلٍ مستقل<sup>(٢)</sup>.

لكن ماذا بشأن تطبيق التحديد القاطع على الحدود العامة؟

(1) Quine; W. V: Two Dogmas of The Empiricism, p.53.

(2) Salmon, Nathan: Are General Terms Rigid?, P.118.

من الممكن أن تكون الحدود الفردية محددة بشكلٍ قطعي بحكم تحديدها، لكن ماذا عن الحدود العامة؟

بدأ «سالمون» بحثاً بعنوان: «هل الحدود العامة قاطعة»؟ وبسؤاله هذا قام بتوسيع مجال مفهوم القطعية ليمتد وراء مجال الحدود الفردية، في حين أن الحدود الفردية تقوم بدور الحفاظ على مناقشة موضوع القطعية، حيث رأى «كريبك» في كتابه «التسمية والضرورة» أن المفهوم يمتد إلى الحدود العامة المحددة، مثل حدود الأنواع الطبيعية، وهو ما خالفه «سوامس» في الفصول الأخيرة من كتابه «ما بعد القطعية»، فقد ذهب إلى أن هناك تداخلاً كبيراً بين خصائص الفرد والحدود العامة، حيث لا يوجد ما صدقاً مباشراً يفيد قطعية الحدود العامة، ولهذا السبب طبق «سوامس» التحديد القطعي على الحدود الفردية فقط، وهذا الرأي مخالف تماماً لما يراه «سالمون»<sup>(١)</sup>. فقد حذر «سالمون» بشدة من التمييز بين الحد العام - وبين محموله المقابل، فكلمة «إنسان» ليست هي نفسها «يكون إنساناً»، كما رأى أن هناك خطأ يتعلق بما يشكله الحد العام في اللغة، فقد افترضنا ضمناً طبقاً للتصنيف النموذجي أن كلمة «إنسان» و«يكون إنساناً» كلاهما حدود عامة متطابقة، لكن هذا الافتراض مثيرٌ للشك. فإذا لم يكن متطابقين، فإنهما يكونان حينئذٍ كما أشار «سالمون» «مُشيرَاتٍ قاطعة»، حتى وإن كان كل اسم مألوف (سواء كان كلمة مفردة أو عبارة) يظهر كُمشيرٍ قاطع...، وهذا لا ينتج عنه أن تكون جميع الحدود العامة قاطعة» مع ما يلزم من تبديل للحدود الفردية - ولا ينتج عنه كذلك أن يكون كل اسم علم مُشيراً قاطعاً، ذلك لأن كل حدٍ فردي يكون مُشيراً قاطعاً<sup>(٢)</sup>.

يقول «سالمون»: «المحمول «يكون نمراً» يلاحظ كإشارة لوجود اسم علم «نمر» (بدلاً من التعميم المتعدد لكل نمر فردي، وبدلاً من تحديد فئة من النمر الفعلية)، يمكن أن يظهر بناءً على ذلك أن أي محمول يجب أن ينظر إليه بوصفه تحديداً لخاصية يعبر عنها. ولكن في هذه الحالة، يظهر كل محمول مثل «يكون أعزب» كتحديدٍ قاطع، بما أن الخاصية (صفة أو علاقة) يعبر عنها من خلال محمول بالنسبة لعالمٍ ممكن لا يختلف من عالمٍ إلى آخر»<sup>(٣)</sup>.

ترتب على هذا الرأي أن أصبحت جميع الحدود العامة بالنسبة لسالمون قاطعة، وهذه نتيجة

(1) May, Robert: Op.Cit,P.1.

(2) Ibid, P.6.

(3) Salmon, Nathan: Are General Terms Rigid?, P.119.

ليست غريبية أو مذهلة - على حد وصف «ماي» - إذا لم نشك بشأن الادعاء أن جميع أسماء الأعلام الفردية قاطعة، يجب ألا نشك كذلك بشأن الادعاء أن جميع الحدود العامة قاطعة. وهو ما يثير الانتباه إلى تحذير «سوامس» (\*) بشأن النظريات التي تجعل جميع المحمولات قاطعة<sup>(١)</sup>.

مفهوم تحديد الحدود العامة الذي قدمه «سالمون» في كتابه (الإشارة والجوهر)، أكد بعد ذلك على صحته بشكل أساسي، لكن «سوامس» يعترض فيه على خلفيات عدم وجود نقطة في وصف أو تعريف مفهوم قطعية Rigidity المحمولات، طبقاً لتحويل جميع المحمولات بديهاً لتصبح قاطعة.

لقد أقر بصورة مطلقة بعدم تشابه مفهوم القطعية في الوقت نفسه مع قطعية الحد الفردي، فما صدق الحد الفردي الطبيعي يكون قاطعاً بالنسبة للحدود العامة، ومفهوم الحدود العامة المحددة يكون قاطعاً (خاصةً حدود النوع الطبيعي)، لكن يوجد عدداً من الحدود العامة الأخرى ليست قاطعة، ولهذا السبب برهن «سالمون» ومهد الطريق لإدخال حالة القطعية التي تشمل جميع الصور الدلالية لكريبك إلى حدودٍ فرديةٍ وعامة.

لا يوافق «سالمون» على اشتغال أطروحة «كريبك» الخاصة بأسماء الأعلام والأسماء العامة المحددة على حدودٍ طبيعيةٍ عامةٍ، وإشارات قاطعة ثانوية، لأن هذه الأسماء ليست وصفية، على الرغم من النتيجة الطبيعية التي انتهت إليها، والتي تقول أن هذه الحدود بخلاف أنها قاطعة إلا أنها أيضاً صحيحة، وهذا المعنى الفلسفي لا يمكن الاستخفاف به<sup>(٢)</sup>.

يرى «سالمون» أن محمولات النوع الطبيعي، محمولات الألوان، إلخ. لا تطابق الإشارة إلى

(\*) يتم «سوامس» رسمياً التعريف الأصلي لكريبك للقطعية بأنه مقيّد بالحدود الفردية، أما «سالمون» فيدافع عن «كريبك» مبرراً عدم وجود دليل قاطع يؤيد مقال به ضمن كتابات «كريبك». ويفترض بدلاً من ذلك أن مفهوم الإشارة في حد بسيط الذي يستشهد به «كريبك» يمتد إلى الحدود العامة (على سبيل المثال، كما في مفهوم الإشارة الذي استشهد به «كارناب»). ويعتقد «سالمون» أن «كريبك» يقصد بتعريفه للقاطع تطبيقه بشكل قاطع، طالما أنه يطبق على الحدود العامة. وأن استخدامه لكلمة «إشاري» في كتابه «التسمية والضرورة» يكون مع الحالات الخاصة للإشارة إلى الحد الفردي).

انظر: Salmon, Nathan: Are General Terms Rigid?, P.121.

(2) May, Robert: Op.Cit, P.6.

(3) Salmon, Nathan: Are General Terms Rigid?, PP. 120-121.

هذه الأشياء من بين بقية الأشياء الأخرى. ولهذا فإن «التسمية والضرورة» يتركنا مع السؤال: كيف يصبح الحد العام مُحدّدًا قاطعاً؟ والإجابة عن هذا السؤال واحدة تتمثل في المجال الاستراتيجي الذي لاحظته «سوامس» (مع أن «سوامس» لم يقترح ذلك صراحةً، بل على النقيض من ذلك يقول: «إن محمول النوع الطبيعي يُحدّد نوعاً طبيعياً، ومن الصعب إصلاح هذه الفكرة مع وضع علامات «كريبك» لحدود النوع الطبيعي باعتبارها مُشيرَاتٍ قاطعة، لكن في تفسير «سوامس» يرجح «سالمون» أنه حاول إعادة بناء مفهوم القطعية للحدود العامة التي تنتج عن مفهوم التحديد) تتمثل في تعريف مفهوم التحديد (المُحدّد بسيط (Simpliciter) بالنسبة لكل من الحدود الفردية والحدود العامة بالطريقة نفسها التي تطبق على التعريف المقصود للتحديد القاطع كما هي دون تعديل، نوع الحد الطبيعي العام (اللون حدّ عام، الحد العام الظاهري Phenomenon، إلخ يتم تحديدها بمُحدّدٍ بسيطٍ بشكلٍ قاطع، في حين أنه في الأنواع الأخرى للحدود العامة تتم الإشارة إلى هذه الحدود فقط بشكلٍ غير قطعي).

للإجابة عن السؤال: كيف تصبح الحدود قطعية؟ يجيب «سالمون» بأن ذلك يتم من خلال تحديد أو تعيين الحد «نمر» الشكل النوعي Species للنمر (شكل النمر كقطعة). بصفة عامة، التصنيف البيولوجي Biological Taxonomic للحد العام الذي يجب النظر إليه كتحديدٍ لنوع التصنيف البيولوجي (الشكل النوعي، الجنس Genus، الدرجة، إلخ). الحد العام للعنصر الكيميائي (ذهب) يجب النظر إليه كتحديدٍ للعنصر (ذهب)، والتركيب الكيميائي للحد العام كتحديدٍ للمركب (ماء)، والحد العام للون كتحديدٍ للون (أحمر)، والحد العام الطبيعي الظاهري كتحديدٍ للظاهرة الطبيعية (حرارة)، وهكذا. ربما يتطابق المحتوى الدلالي للحد العام الفردي مع النوع المحدد (أو مع الجوهر المحدد، الظاهري، إلخ)<sup>(١)</sup>.

ربما لا ترضينا هذه النتيجة كما يقول «ماي»، بما أن حدود النوع ربما تظهر لأول وهلة في شكل محمولي، على سبيل المثال، إذا قلنا «هذه الأشياء ذهباً»، والذي يختلف عن قولنا «محمد مسرور». وبالتالي يمكن الإشارة بشكلٍ طبيعي إلى النتيجة، وهي أن الوقائع المحمولية لحدود النوع تمثل مشيراتٍ قاطعة، لكن ماذا يقصد بحدود النوع؟ أو حدود ماذا التي يمكن وصفها بالقطعية؟

(1) Ibid, PP.119-120.

إن ما يتبادر فوراً إلى الذهن يكون حدوداً عامة تحدد ماصدقاتها. لهذا السبب إذا قمنا بتوسيع النظرية القياسية لتشمل نمطاً هرمياً للنوع المألوف. فسوف يعبر النمط الأدنى «صفر» عن الأفراد، وسوف يعبر النمط الأعلى الذي يليه مباشرةً «نمط ١» عن مجموعات الأفراد، ثم يعبر النمط الذي يليه عن مجموع مجموعات الأفراد، وهكذا. هذا البناء يمثل الطريقة الطبيعية التي تميز الحدود الفردية والعامة، والذي يظهر من خلال حمل إشارات الحدود العامة على النمط الأدنى، أي على الأفراد، وبناءً على ذلك تشير مُشيرات الحدود العامة إلى النمط الأعلى؛ أي إلى «مجموعات الأفراد». وبهذا الشكل يتم تحديد الحدود العامة طبقاً لاصدقاتها، وسوف تكون شروط الصدق في حدود عضويتها Membership في ماصدق<sup>(١)</sup>.

يؤكد «سالمون» أنه يمكن رد الحقائق الإشارية (الدلالي Denotative، الدال Designative) للغة إلى أنواع من الحقائق - الدلالية المفهومية - تتعلق بالحقائق اللغوية الإضافية وفقاً لما يحدده معنىً ميتافيزيقياً بعينه في فلسفة الدلالات عند «فريجه»، فالاسم «ماء» على سبيل المثال عند استخدامه كاسم لسائل مألوف يعبر دلاليًا عن تصورٍ معين (أو خاصية ج) - ربما تكون هذه الخاصية أنه عديم اللون، عديم الرائحة، سائل موجود صالح للشرب (به نسبٌ متفاوتة من الشوائب) في البحيرات، الأنهار، جداول الماء.

هذه هي الحقيقة في نظرية المعنى - الحقيقة التي تتعلق بدلالات المعنى - وليست حقيقة في نظرية الإشارة. في المقابل يحدد التصور «ج» ميتافيزيقياً مركباً كيميائياً  $H_2O$ ، بمعنى أن المركب يناسب «ج» بالضبط وليس جوهرًا آخر. هذه الحقيقة مستقلة تماماً عن اللغة. إنها نتيجة منطقية بسيطة لحقيقتين: أ - حقيقة المعنى، ب - الحقيقة الميتافيزيقية التي تقول أن هناك تصوراً أو غيره مثل كلمة «ماء»، التي تعبر عن وجود تصورٍ محدد، وهذا التصور محدد بدوره في  $H_2O$ . إن التصور الأخير طبقاً لفلسفة الدلالات عند «فريجه» يكون مجرد حقيقة تقرر أن كلمة «ماء» تشير إلى  $H_2O$ . هذه الحقيقة جزئية، وميتافيزيقية بشكلٍ جزئي في الطبيعة. بهذا المعنى، يشير الاسم (يتألف من، مؤسس من، مشتق من، إلخ) «ماء» إلى  $H_2O$  حقيقةً لاشيء أكثر من ذلك، الاسم «ماء» الذي يعبر عن «ج» يحدده  $H_2O$ <sup>(٢)</sup>.

في هذا الشأن أكد «بتنام» على ظاهرة توزيع العمل اللغوي باعتبارها أمراً مهماً لعلماء

(1) May, Robert: Op.Cit, P.3.

(2) Salmon, Nathan: Trans-World Identification and Stipulation, P.206.

الاجتماع اللغوي، فقد قال بوجود مراعاة الفئة الفرعية للمتكلمين، أو المتكلمين الآخرين عند الكلام، وكيف ستكون الكلمة داخل مفردات لغتهم؟، فقد تكون كلمة «ذهب» ككلمة «ماء» منذ أكثر من مئتي عام. فتقسيم العمل اللغوي يفترض مسبقاً قسمة العالم غير اللغوي، كما أن هناك بعض الكلمات لا تعرض أي توزيع للعمل اللغوي ككلمة «كرسي»، لكن مع تزايد توزيع العمل في المجتمع وارتفاع العلم أكثر وأكثر بدأت الكلمات تعرض هذا النوع من التوزيع، فكلمة «ماء» لا تعرض شيئاً على الإطلاق قبل ارتفاع شأن الكيمياء، أما اليوم فقد أصبح من الضروري لكل متكلم أن يكون قادراً على تمييز الماء (الموثوق فيه بموجب الظروف الطبيعية)، ومن الممكن أن معظم المتكلمين البالغين حتى الذين يعرفون أهمية وفعالية الحالة «الماء H<sub>2</sub>O»، لكن بعض الراشدين فقط هم من يمكنهم تمييز الماء عن السوائل التي تشبه الماء ظاهرياً<sup>(١)</sup>.

تتجه دلالة الألفاظ إلى الخارج شطر العالم كما تتجه إلى الداخل شطر الألفاظ، فدلالة كلمة «نمر» مثلاً، يمكن إستخدامها بألفاظٍ أخرى بمصاحبة هذا اللفظ في إصدار إقرارات وطرح أسئلة وإطلاق تحذيرات، وما شابه ذلك بصرف النظر عن أية أشياءٍ أخرى تتضمنها الدلالة<sup>(٢)</sup>.

هل تُشير الماصدقات إلى الحدود بشكلٍ قطعي؟

يعقب «ماي» على ذلك بقوله «إذا كانت الماصدقات تشير إلى الحدود العامة. فإنها لا تشير إليها بشكلٍ قطعي. (أو بطريقةٍ أخرى، معظم الحدود لا تُشير بشكلٍ قطعي، فبعضها على سبيل المثال من الممكن أن يكون عدداً قطعياً)، والسبب أنه بالنسبة لأي زوج بعينه من العوالم التي تكون فيها الأشياء الحمراء، الأشياء الحمراء لا تحتاج أن تكون أنفسها، ربما تختلف من عالمٍ إلى آخر، لكن إذا كانت الماصدقات ضعيفة جداً عن أن تؤيد الإشارة القاطعة؛ حينئذٍ يكون هناك على الأقل بديلاً واحداً معقولاً، لهذا السبب يمكننا أن نتراجع عن توسيع نطاق النظرية

(1) Putnam; Hilary: *Meaning And Reference*, The Journal of Philosophical Association Eastern Division, 699 - 711, Nov. 8. 1973, p.705.

(٢) دليل أكسفورد للفلسفة: تحرير: تد هوندرتش، ترجمة: نجيب الحصادي، تحرير الترجمة منصور محمد البابور، محمد حسن أبو بكر، ج ١ من حرف إلى حرف ط، المكتب الوطني للبحث والتطوير، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ٢٠٠٣، ص ٣٤٩.

القياسية لكي نسمح بأن تكون تحديدات الحدود العامة خصائص، وهذا الأمر يحتاج إلى شيء من المعقولة، والتي بها تؤكد أن خاصية الذهب هي نفسها في جميع العوالم، حتى وإن اختلفت الأشياء الذهبية من عالمٍ لآخر، وبالتالي فإنها سوف تصبح صادقة أيضاً رغم اختلافها بالنسبة لجميع الحدود العامة، فالخصائص «أحمر»، أو «مسرور»، تنوع من عالمٍ لآخر أيضاً، لكن إذا كانت جميع الحدود العامة مُشيرَات قاطعة، فإنها سوف تعارض بالكامل الشرط التركيبي المعقول للإشارة القاطعة، لدرجة أنه إذا كان التعبير المركب «م» يتركب من مُشيرَات قاطعة (وربما + منطقية)، حينئذٍ سوف يكون التعبير مُشيراً قاطعاً، وهذا الأمر سوف ينتج عنه طبقاً لوجهة نظر «ماي» تحول عدداً من (كل) الأوصاف المحددة إلى مُشيرَات قاطعة، بشرط أن تكون مركبة حصرياً من مُشيرَات قاطعة<sup>(١)</sup>.

التهديد الذي نواجهه عند «سالمون» أن كل حدٍ عام سوف يبرز باعتباره مُشيراً قاطعاً لبعض الكليات ذات الصلة بشكلٍ مناسب أو لبعضها الآخر، إذا كانت «أعزب» تحدد أو تعين مقولة الحالة الاجتماعية، أو غير ذلك، والشخص غير المتزوج، لن تكون قاطعة. حتى وإن كانت عبارة إسمية شائعة، مثل «الرجل الذكر البالغ الراشد الذي لم يتزوج» فإنها تبرز كمُشيرٍ قاطع<sup>(٢)</sup>.

اتخذ «ماي» موقفاً مغايراً تماماً لموقف «سالمون»، فقد رأى أن الإشارة القاطعة لا تُطبَّق على الحدود على الإطلاق، بما أن الحدود العامة ليست مُشيرَات، أي لا تُحدِّد شيئاً، أو لا يوجد شيئاً تحده (ليست مشروطة)، ومن ثم فإن هناك علاقة لا تماثلية A Symmetry بين الحدود الفردية والحدود العامة، ويؤكد «ماي» أن وجهة نظره هذه لا تمنع وجود مثل هذا النوع من الحدود (العامة)، على سبيل المثال، تكون الحدود العامة مُشيرَات قاطعة على حدٍ سواء، مثل الحد «ذهب» الذي يظهر كجملةٍ إسمية، وبالتالي كحدٍ فردي، وربما يكون مُشيراً قاطعاً<sup>(٣)</sup>.

تظهر المشكلة بشكلٍ واضح في اللغة الانجليزية كما في العبارة الانجليزية «طوني نمر» كما يؤكد «سالمون»؛ حيث تؤخذ «طوني» كدالةٍ للحد الفردي، و«نمر» كحدٍ عام، ومن ثم تكون أسماء الأعلام ضمائرأ Pronouns شخصية، وتؤخذ المتغيرات الفردية كحالاتٍ

(1) May, Robert: Op.Cit, P.4.

(2) Salmon, Nathan: Are General Terms Rigid?, P.120.

(3) May, Robert: Op.Cit, P. 3.

نموجية لحدود فردية، في حين أن الأسماء العامة، وأغلب الصفات (غير المحددة) والأفعال غير المتعدية تؤخذ كحالاتٍ نموذجية للحدود العامة في الأدبيات الدلالية للعالم الممكن ونظرية المشيرات القطعية (والتي ترجع على الأقل إلى «جون ستوارت مل John Stuart Mill» (١٨٠٦-١٨٧٣)<sup>(١)</sup>.

ربما تكون المشيرات حدوداً تشير إلى خصائص واقعية، لكننا ربما نسمح أيضاً أن تكون هناك حدوداً مثل «ذهب» أو «ماء» أو «أحمر» عندما تظهر هذه الحدود كجملٍ إسمية تحدد الخصائص غير الواقعية لنوع أو لآخر. (ربما نأمل أن يكون لدينا مذهباً آلياً Mechanism لربط مثل هذه الأسماء بمحملاتها المتطابقة، على سبيل المثال، سوف نربط الحد «ذهب» الذي يحدد نوعاً بما صدق محمولٍ مطابق «يكون ذهباً»). يشير الحد إلى الموضوع «س» بشكلٍ قطعي إذا كان الحد يشير إلى «س» في كل العوالم الممكنة التي لا توجد بها «س». بتطبيق هذا المذهب الآلي على الحدود الفردية، سنجد أن هذا التمييز يُفرق بين المشيرات القاطعة وغير القاطعة؛ حيث تتطابق هذه مع الاختلاف اللغوي بين أسماء الأعلام والأوصاف المحددة<sup>(٢)</sup>.

من البديهي أن معنى التعبير ليس ما يشير إليه التعبير، بل طريقتنا في الإشارة إليه. كل معنى يحدد مُشار إليه واحداً، ولكن قد تناظر مشاراً واحداً عدة معاني (المعنى والمشار إليه، المفهوم والمصدق) كون المعاني مواضع مجردة وليست أفكاراً في عقول الناس، أمر أساسي في رؤية «فريجه»<sup>(٣)</sup>.

لقد رأى «سالمون» أن «كريبك» لا يوضح تماماً موقف الحد العام من المشير القاطع، فقد رأى أن الحد الفردي يكون معقولاً بشكلٍ واضح، لكنه لم يذكر شيئاً بشأن الحدود العامة. وفي هذا السياق يقول «سالمون»: «إن الحدود العامة تُعامل كمحمولاتٍ بشكلٍ قياسي في المنطق الحديث. فالعبارة «الحد الفردي» تستخدم طوال المقال كحدٍ يعبر عما وراء - التعبير اللغوي بالنسبة لأي تعبيرٍ يخص موضوعاً لغوياً لنوعٍ منطقيٍّ محدد - خاصةً أي تعبيرٍ من الدرجة الأولى تحدد دالته المنطقية الأولية (بالنسبة لأي سياقٍ بعينه، زمانٍ بعينه، مكانٍ بعينه، وعالمٍ ممكن، بموجب تحديدٍ بعينه لقيم المتغيرات) للخصائص الفردية، وما يلحق بها (أو ما يملأ مكان

(1) Salmon, Nathan: Are General Terms Rigid?, P.118.

(2) May, Robert: Op.Cit, PP.2-3.

(٣) دليل أكسفورد للفلسفة: مرجع سابق، ص ٣٤٩.

الحجة) صيغة محمول الدرجة الأولى من الشكل (المفتوح أو المغلق). وعلى النقيض من ذلك يكون الحد العام من النمط المنطقي الذي يحتمل إمكانية التطبيق (بالنسبة للعوامل المتغيرة Parameters الدلالية) على أي عددٍ من الأفراد»<sup>(١)</sup>.

#### هـ- دور «المصدق الطبيعي» في رفض التسمية والضرورة القطعية للحد الفردي

قدّم «سالمون» استراتيجية محددة لتمييز التحديد القاطع، طريقة أكثر تأثيراً من استراتيجيات «سوامس» تنظر في تعريف مفهوم التحديد لكلٍ من الحدود الفردية والعامّة بالطريقة نفسها التي تطبق التعريف الموضوع لتحديد القاطع كما يكون دون تعديل، النوع-الطبيعي حدّ عام، (واللون حدّ عام، الظاهرانية الطبيعية حدّ عام، إلخ) يحدد الشيء المراد تحديده بقطعية، في حين أن بعض الأنواع الأخرى للحدود العامّة تُحدّد فقط بشكلٍ غير قاطع، ولأجل هذه الاستراتيجية، يرى «سالمون» أن الحدود العامّة يمكن أن تكون محددة بشكلٍ قطعي، وبناءً على ذلك قام بطرح السؤال الآتي:

«ما موضوع....؟، هل يجب أن يكون الحد العام....؟، ماذا يقال عن التحديد Designation؟. وكانت إجابته أن بعض الحدود العامّة أو غيرها، تقوم بالتحديد «الكلي Universal» المناسب، أي أنه كما تُحدّد الحدود الفردية الأفراد، فإن الحدود العامّة تحدد الكليات، وهذا هو التحديد بعينه. والحدود العامّة يمكن أن تُحدّد بشكلٍ قاطع بالطريقة نفسها التي تُحدّد بها الحدود الفردية. وبناءً على ذلك من وجهة نظره تعبر أسماء الأعلام عن الخصائص، كما تعبر الحدود العامّة عن الكليات، ولكل نوعٍ من أنواع هذه الحدود حالاتٍ تحدده بشكلٍ قاطع»<sup>(٢)</sup>.

يكون الحد العام قاطعاً عند «سوامس» من خلال التعريف، فإذا كان الحد يعبر عن خاصيةٍ ضرورية (كوجود النمر مثلاً) فإن هذه الخاصية تخص الشيء الذي يتناوله موضوع التعريف، أي أنها تكون خاصيةً للموضوع، لأن الموضوع لا يفشل في ضم هذه الخصائص (ما عدا في حالة عدم وجوده)، وقد وصف «سوامس» هذه الفرضية بـ«المصدق الطبيعي» للمحمولات التي تُعرّف تسمية وضرورة قطعية الحد الفردي، والتي لا يبدأ بها «سالمون»<sup>(٣)</sup>.

(1) Nathan Salmon: Are General Terms Rigid?, P.118.

(2) May, Robert: Op. Cit, PP.5-6.

(3) Salmon, Nathan: Are General Terms Rigid, P.118.

على النقيض من تسمية «كريبك» الواضحة لها بالقاطع تظهر حدود اللون التي غير قاطعة، وهي من ضمن المشكلات الواضحة للقضويات. والتعريف لا يشترط أي ترشيح واضح لتحديد واضح للمحمول، مثل «يكون نمراً»، ربما يعتمد على مفهوم التحديد المتعدد بواسطة المحمول «المشير» واحداً تلو الآخر في كل من الأشياء بشكلٍ فردي التي يكون فيها المحمول فيها تطبيقاً دلاليّاً، بمعنى كل عناصر الماصدق الدلالي.

يُطبق المحمول وفقاً للخصائص الأساسية على أي شيء «س» يكون له الخاصية نفسها عند السؤال عن أي عالمٍ توجد فيه «س»؟، في حين لا يقوم المحمول بهذا الدور مع الخصائص العرضية. لكن الخاصية الأساسية للمحمول تكافئ تطبيق الأشياء الأخرى «ص» في ماصدقاتها بجانب «س»، وتقوم بذلك الدور كذلك بالنسبة للعوامل التي لا توجد فيها «س»، وهذا التفسير رغم ذلك لا يلائم التعريف المقصود بالتحديد القاطع<sup>(١)</sup>.

يجب التمييز بدقة بخصوص إسهام المحتوى القضوي الذي تقوم به الضمائر في الجمل عند

«سالمون»

على النحو الآتي:

(١) يحیی بحب نفسه.

(٢) يحیی بحب زوجته.

فقد لاحظ أن علماء اللغة سوف يلاحظون أن الضمير في كلتا العبارتين - إما «الهاء» في الكلمة «نفسه»، أو الهاء في الكلمة «زوجته» فيما يتعلق بيحيى.

وفي بحثٍ قدمه «سالمون» عام ١٩٨٦ في هذا الصدد استشهد بـ «ماكس. ج. كريسويل M.J. Cresswell» (١٩٣٩-...) باعتباره أحد المنظرين (بين كثيرٍ من) الذين زعموا أن العبارة رقم (١) تعبر عن القضية نفسها، مثل «يحيى يحب بيحيى». في سياق تطرقة لنظرية «العناصر الإحالية Anaphor Theory م»<sup>(\*)</sup> يظهر الضمير في (١) أو (٢) ويكون ببساطة حداً فردياً،

(1) Ibid, P.119.

(\*) يطلق على هذا اللفظ (الأنفرة)، ومعناها تكرار اللفظة الواحدة في أوائل جملتين متعاقبتين، انظر: قاموس المورد مزدوج عربي - انجليزي، انجليزي-عربي، تأليف: روجي البعلبكي، منير البعلبكي، المورد، دار العلم للملايين، مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط٣، بيروت، لبنان، ١٩٩٨، لفظ Anaphora =

ولذلك نأخذ المحتوى الدلالي نفسه كمفسر Antecedent يشير تكرارياً إلى «يحيى». وتعامل نظرية التكرار البسيط، أو تكرار اللفظ في الجملة (١) كتعبير عن القضية أن يحيى يجب يحيى، والجملة (٢) كتعبير عن القضية أن يحيى يجب زوجة يحيى، وتقدم هذه القضايا رمزياً على النحو الآتي:

د («يحيى»)، د («يحيى»)، د («يحب»)

د («يحيى»)، د («زوجة»)، د («يحيى»)، د («يحب»).

حيث تشير «د» إلى دالة المحتوى الدلالي، إلى شخص ممكن، لديه رغبة معينة، أو متحمس إلى شيء ما. ومن خلال هذا الشكل اتبع «سالمون» تقليد «فريجه - رسل» الذي يفترض أن المحتوى الدلالي للجملة ليس كذلك، مع الأخذ في الاعتبار صحة العبارة، على سبيل المثال، مجموعة العوالم الممكنة، تمثل بناءً أو كياناً مركباً عناصره (تقريباً) المحتويات الدلالية. وتتعلق بمركبات الجملة كوسيلة ميسرة، وبناءً على ذلك افترض «سالمون» أن يكون الحد «يحيى» حداً ملياً (نسبةً إلى جون ستيوارت مل) يشير مباشرةً إلى «يحيى»، وبناءً على ذلك قام بتقديم القضايا السابقة رمزياً على النحو الآتي:

( يحيى، يحيى، علاقة الحب)

( يحيى، تصور زوجة، يحيى، يحب).

هنا لا نجد شيئاً يمكن البرهنة عليه يعتمد على افتراض «مل» أن الاسم «يحيى» تساهم

= ص ٤٦. في حين أنه يحمل اسم «العناصر الإحالية»، والذي يطلق على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب، فشرط وجودها هو النص: وهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام ما وبين ما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر، وهي لذلك تتميز بالإحالة على المدى البعيد. وهذه العناصر الإحالية مزدوجة الدور؛ فهي تشير وتعين المشار إليه في المقام الإشاري؛ في غير ذات صلة بما يخرج عن مقام ورودها، ويكتفي سامعها بها في تحليلها. وتعوّض المشار إليه فتحيل عليه وترتبط به، وفهمها رهين استحضار ذلك المشار إليه استحضار عهد أو إدراك حسي أو غيره. أما بعضها الآخر فيكتفي بوظيفة التعويض مثل الأسماء الموصولة؛ وهذه يزدوج دورها كذلك، ولكن من زاوية أخرى؛ إذ تعوّض وترتبط وربطاً تركيبياً، وهي بحكم إهامها تحتاج صلة تفسرها فالصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول. انظر: عبير عبدالغفار حامد: النظرية الإشارية في المعنى، مجلة هرمس مركز اللغات والترجمة، جامعة القاهرة، المجلد ٣، العدد ٢، أبريل ٢٠١٤، ص ٨.

إشارته في قضايا تحتوي على عباراتٍ يظهر فيها الاسم، لكن رؤية «سالمون» تتكامل مع أطروحة «فريجه» الذي يرى أن «يحيى» وصفاً، أو تصوراً مجرداً في الطبيعة<sup>(١)</sup>.

هذا الأمر كان قد طرحه «كواين» من قبل، لكي نقول أن موضوعين يشيران إلى علاقةٍ بعينها، على سبيل المثال، الحب، الكراهية، البعد، فإن أحدهما يضع محمولاً ثنائياً مناسباً (فعل متعد Transitive Verb) بين أسماء الموضوعات، مثل «القاهرة بعيدة عن بورسعيد»، «يحيى يحب زوجته»، لكي نقول أن قضيتان تشيران إلى علاقةٍ بعينها، سواء كانت لفظية، أو دلالية، نقوم بوضع محمولٍ مناسب بين أسماء القضايا، وليس بين القضايا ذاتها<sup>(٢)</sup>.

لكن ما الذي يؤدي إلى غموض القضايا من وجهة نظر «سالمون»؟

#### و- أسباب غموض القضايا عند «سالمون»

السؤال عن غموض القضايا هو بمعنى آخر سؤال حول تفسير القضايا، أيكون من خلال مفهوماتها أم يكون خلال ماصدقتها؟

أضرب الغموض كثيرة لكنها يمكن أن ترد إلى ضربين: أ- غموضٌ يرجع إلى ألفاظ الحكم، ب- غموضٌ يرجع إلى طريقة تركيب الألفاظ التي يتضمنها الحكم<sup>(٣)</sup>.

وللإجابة عن السؤال السابق يجب الإشارة إلى أن المنطق القديم لم يميز بين المفهوم والماصدق. فتارةً يفسر الموضوع والمحمول في القضية على أساس المفهوم، وتارةً أخرى على أساس الماصدق. وكانت نتيجة هذا أن حدث غموضٌ كبير في فهم القضايا وفي الأقيسة، لأن التفسير على أساس المفهوم غيره على أساس الماصدق. فمنعاً لهذا الغموض جاء المنطق الجديد فاتخذ طريقةً واحدةً للتفسير وهي التفسير على أساس الماصدق<sup>(٤)</sup>.

وقد رأى «رسل» فيما يتعلّق بالغموض الذي يرجع إلى مجال اللغة، أن هناك علاقة بين

(1) Salmon, Nathan: Reflections on Reflexivity, Linguistic and Philosophy, 15:53-63, Printed in The Netherlands, 1992, PP.53-54.

(2) Quine; W. V: Mathematical Logic, p.28.

(٣) نجيب الحصادي: تقرّظ المنطق، جامعة قاريونس، بني غازي، ليبيا، ط١، ١٩٩٥، ص١٦٩.

(\*) بناءً على هذا التفسير قام بعض المناطقة برفض قضايا الميتافيزيقا باعتبارها بلا مضمون أو خالية من المعنى.

(٤) عبدالرحمن بدوي: مرجع سابق، ص٣١٧.

التمثيل Representation والشيء المُمثل؛ فالتمثيل يكون غامضاً (أو مبهماً) بناءً على ما تحدده العلاقة، فعندما تكون علاقة نسق الشيء المُمثل نسقياً غير علاقة واحد - واحد One - One يكون التمثيل غامضاً؛ لأنها تقدم لغةً دقيقةً أو معنىً [يشير إلى] علاقة واحد - واحد؛ أي لا يكون للكلمة الواحدة معنيان، ولا تكون لكلمتان المعنى نفسه<sup>(١)</sup>.

بينما فسر كل من «كواين، مينونج Alexius Meinong (١٨٥٣-١٩٢٠)»<sup>(\*)</sup>، «رودريك تشيشولم Chisholm Roderick» (١٩١٦-١٩٩٩) القضايا حسب مفهوماتها - بخلاف الاتجاه السائد في المنطق الحديث - فتحليل الاتجاهات المفهومية عند «كواين» يسمح بالتفسير المجازي للمعتقدات، والإجراءات والرغبات، والقضايا المفهومية تحمل معها القرارات الوجودية الجدلية؛ لكنها تختلف في مادية حدود الفاعل عنده عن «مينونج»، الذي قام بتحليل القضايا التي تأكد صدقها، كما يختلف هذا التفسير كذلك عن تفسير «تشيشولم» الذي رأى أن القضايا المفهومية قضايا تشير إلى الحاضر بطبيعتها؛ أي أن القضايا المفهومية من خلال تحليلها لا تعبر عن الماضي، لأن بساطة الادعاء تتمثل في القضية الصادقة (التي يتألف معنى حدودها من دلالتها) ذات المعنى التام<sup>(٢)</sup>.

ولما كان هناك غموضاً في المنطق الحديث لا يمكن إغفاله. فقد تمت دراسة مشكلات الإبهام، الغموض، الالتباس، زمن الفعل Tense، الجهة Modality، الوجود الحقيقي Ontic، كلياً أو جزئياً عن طريق توضيح كيف يمكن إعادة صياغة العبارات المشكوك فيها أولاً - سواءً في تطبيقات اللغة الترتيبية التي تستخدم المصطلح الرمزي المقبول كما يقول «كواين».

(1) Bertil. Rolf: *Russell's Theses On Vagueness*, Filosfika Institution, Lund Universitei, Lundagard, Lund, Sweden, 7 Dec, 1981, p.89.

(\*) من المهم أن نلاحظ أن الادعاء الرئيسي وراء هذه الرؤية، هو الفرضية التجريبية حول الخطاب العادي على وجه الخصوص، أنه ادعاء حول معنى مصطلح «صديق True»، أو حول تصور «الصدق Truth»، فعندما يقول أنصار مذهب «مينونج» على سبيل المثال أن «العدد ٣ أولي»، يمكن أن يكون هذا القول صادقاً حتى لو لم يكن هناك شيء من هذا القبيل، مثل «العدد ٣»، لأنهم يقدمون ادعاءً حول التصور العادي للصدق، ويقولون أن التصور يطبق في مواقف محددة: انظر: Balaguer, Mark, «Fictionalism In *The Philosophy of Mathematics*», *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*, (Summer 2015 Edition).

(2) Sharpsteen. Noah: *A study of Analytic Metaphysics; Meinong, Quine, and William on Conceptual Simplicity*, Portland State University, published online: 26 July 2010, p.101.

أو توضيح كيف تخدم هذه اللغة الأغراض نفسها بطرقٍ أخرى، كالعامية الواضحة Limpid Vernacular في الحياة اليومية فضلاً عن العلم<sup>(١)</sup>.

وقد أكد «سالمون» على أهمية إدراك «كواين» جيداً للفرق بين القراءات المفهومية والعلاقية للجملة التي تكون إما عبارةً وجودية، أو وصفاً غير محدد يظهر بعد فعل الاتجاه، على سبيل المثال عندما نقول:

«محمد يعتقد أن شخصاً ما جاسوس». فإنها تكون مجرد حالة خاصة من الحالات العامة للعصور الوسطى التي تظهر الفرق بين الموضوع Dere والمحمول Dedito. وبالتالي تصبح نظرية «رسل» وهماً لغوياً، فالدلالة عند «رسل» تمثل وهماً لغوياً للمدلول من خلال الوصف كما يرى «سالمون»، ونتيجةً لذلك تكون كل الأشياء التي فكرنا فيها أفكاراً فقط بشكلٍ غير مباشر، وليس حتى عن طريق تمثيل أحد لأحد، وقد كان «كابلان» أكثر صرامةً في تناوله لحقيقة الشيء غير المباشرة التي قدمها «رسل»، وذلك من خلال معرفة ما تحدده المعاني عن طريق الوصف، إلا أنه لم يتدخل في تحليل «رسل»، ولا في صحة القضايا<sup>(٢)</sup>.

أما «كريبك» فقد اقترح مثل «دونلان Keith Donnellan»<sup>(\*)</sup> (١٩٣١-٢٠١٥) الوصف غير التام الذي يمكن استيعابه في العبارة التوضيحية المقابلة («تلك المنضدة»)، ثم بعد ذلك برهن كلٌّ من «مايكل ديفيت Michael Devitt» (١٩٣٨-٢٠٠٨)، و«هوارد فتشتين Howard Wettstein»<sup>(\*\*)</sup> (١٩٤٧-...) على صحة استيعاب الأوصاف غير التامة.

على الرغم من أن «فتشتين» لا يتفق في الرأي مع «دونلان» في أن الأوصاف لا تشير إلى الحدث الفردي عند مراعاة الاستخدام الإشاري للسياق المقصود عندما لا يلائم الوصف ذلك الفرد. فقد برهن أن المرء من الممكن أن يؤكد بالدليل أن اختلاف الأوصاف الإشارية يكون ذا مغزىٍ دلاليٍّ دون التأكيد بالدليل على هذا الجانب الخلافي لوجهة نظر «دونلان»، حتى

(1) Hintikka; JAAKO: Logic, Language - Games, and Information KANTIAN, Themes in Philosophy of Logic, Oxford, Clarendon Press, Oxford, 1973, p.83.

(2) Salmon, Nathan: About Aboutness, P.72.

(\*) كيث سدجويك دونلان Kieth Sedgwick Donnellan (فيلسوف تحليلي ولد في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية في الخامس والعشرين من يونيو عام ١٩٣١، وتوفي في العشرين من فبراير عام ٢٠١٥).

(\*\*) هوارد فتشتين: أستاذ فلسفة اللغة وفلسفة العقل والدين، حاصل على درجة الماجستير من جامعة شيكاغو عام ١٩٦٥، وعلى درجة الدكتوراه من جامعة سيتي بنيويورك عام ١٩٧٦.

وإن كانت الإشارة موضوعاً، فإنها دائماً ما تكون مسؤولة عن الوصف عند «فتشتين»، وإذا كان الوصف غير المحدد بعد ذلك غير تام، فإنه يستخدم إشارياً القضية التي لا تعبر عن دمج المحتوى الوصفي للوصف<sup>(١)</sup>.

وبناءً على وجهة نظر «سالمون» التي تقول: «إن عبارات الإشارة ليس لها معنى أبداً في أنفسها» نطرح سؤالاً مفاده: أيمن لعلاقة التطابق أن تصبح غامضة بناءً على ذلك؟ أو غير محددة دلاليًا؟ إن الحجّة الآتية التي يقدمها «سالمون» تنص على أنه ليس من الممكن أن يكون الأمر كذلك؛ حيث يقول: «افتراض أن هناك زوجان من الكيانات «س، ص»... مثل ذلك تكون غامضة... إذا ما كان «س، ص» شيئاً واحداً، أو هما الشيء نفسه تماماً، وبناءً على ذلك يكون الزوج (س، ص) ليس قطعاً هو الزوج (س، ص) نفسه تماماً، بما أن هذا الزوج الأخير يبين بشكلٍ صادقٍ محدد أن «س» تعبر عن شيءٍ واحدٍ، أو أنها الشيء نفسه في حد ذاته، وينتج عن ذلك ضرورة اختلاف كلٍّ من «س، ص»، أما إذا كانا متطابقين فلن يكون هناك غموض بناءً على ذلك<sup>(٢)</sup>.

يرى أصحاب نزعة إمكانية الرد أن المبرهنات تشتق من الصيغ البديهية عن طريق البراهين التي إذا رُدت بكاملها فإنها تنقلنا سريعاً إلى حدودٍ غير عملية، وبناءً على ذلك تظهر إمكانية الرد النفعية التي تتألف من حفظ وحصر المبرهنات الخاصة بالاستدلال عن طريق مبرهنة إثبات التالي، بخلاف إمكان الرد الإضافي الذي نحصل عليه عادةً من خلال تعيين ما وراء المبرهنات Meta-theorems أو القواعد المشتقة للاستدلال عن طريق مبرهنة إثبات التالي في الاستنباط الطبيعي<sup>(٣)</sup>.

يمكن تعريف إمكانية الرد التصورية من خلال إجراء تعديلٍ بسيطٍ في التعريف، حيث يتم تغيير الجهات الميتافيزيقية إلى جهاتٍ تصوريةٍ Conceptual Modalities (أو منطقية بشكلٍ صحيح). يرى «سالمون» أن السبب وراء ذلك ربما أننا نفترض أن الضرورة التصورية تنطوي على ضرورةٍ ميتافيزيقية، ولكن ليس العكس. فما هو ضروري تصورياً يكون صادقاً في كل عالمٍ تصوريٍّ ممكنٍ يتضمن مثل هذه العوالم باعتبارها مستحيلةً ميتافيزيقياً.

(1) Salmon, Nathan: *The Pragmatic Fallacy*, PP.84-85.

(2) Stalnaker, Robert: *Op.Cit*, p.349.

(3) Quine; W. V: *on Natural Deduction*, *Journal of Symbolic Logic*, Vol 15, Issue 2 - June -, 93 - 102, 1950, p. 93.

بعد ذلك يمكن رد خصائص النوع «ن» إلى خصائص النوع «ن» بالنسبة لأي فئة «ف»، ولخصائص نوع «ن»، إذا كان من الممكن تصورياً (أو منطقياً) أن يكون هناك خصائص لشيء ما «ن» موجودة بالضبط في «ف»، وأن هناك شيء آخر تكون خصائصه «ن» موجودة بالضبط في «ف»، تكون صفات هذا الشيء مثل صفات «ن» الموجودة في «ف» بالضبط.

الفكرة هنا أنه إما أن تكون هناك ضرورةً تصورية صادقة (صدقا تحليلياً أو منطقياً) لأي شيء «ن» تكون خصائصه كذا وكذا، يتمتع بالضبط بخصائص الشيء «ن» كيت وكيت، أو أن يكون هذا الشيء غير مترابط Incoherent تصورياً (غير متسق Inconsistent منطقياً) بالنسبة لأي شيء له صفات «ن» كذا وكذا، ويكون له بالضبط صفات «ن» كيت وكيت<sup>(١)</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن المناطق لا يهتمون إلا بالقليل جداً من أشكال الإشارات المعقدة المختلفة، وخاصة على المستوى الكمي، فعند الإشارة إلى شيء مفرد. يُشار إليه بالسور الوجودي Existential quantifier بوصفه شيئاً موجوداً في العالم الفعلي، كأسماء الأشخاص. غير أن استعمال أسماء الأعلام لا يسير على خطٍ مستقيم عند المناطق إذا لم تقل هذه الأسماء شيئاً عن عبارات الوصف. فعند الإشارة إلى مجموعة تامة من الأشياء، نشير إليها بلفظ السور الكلي Universal quantifier فتصبح كل عبارة واجبة الصدق بالنسبة لكل فردٍ يحمل هذا الاسم من الأفراد. وهذان اللفظان الكميان (السور الوجودي، والسور الكلي) يُعينان المرء على تكوين دعاوى «تقريرات Assertions» حول الأشياء، وصياغة براهين منها تنتج قيماً صادقةً أو كاذبةً<sup>(٢)</sup>.

تنص عبارات نظرية الإشارة الجديدة التي يؤيدها «سالمون» على أن الإشارة ليس لها معنىً أبداً في ذاتها، وإنما تكون القضية ذات معنىً عندما يظهر تعبيرها اللفظي فقط، وهو ما يعني أن المُشيرَات أو المُعِينَات (المُشيرَات «التي تشير إلى شيء») عبارات ليس لها محتوى دلالي على الإطلاق، على الرغم من أن الجمل التي تظهر بها هذه المُشيرَات لها محتوى يعبر عن قضية تُحدّد جزئياً من خلال العبارة المُشيرة دون باقي الجمل الأخرى<sup>(٣)</sup>. الفكرة التي يقصدها

(1) Salmon, Nathan: Trans-World Identification and Stipulation, PP.212-213.

(٢) عبير عبدالغفار حامد: مرجع سابق، ص ٥.

(3) Salmon, Nathan: About Aboutness, P.62.

«سالمون» أن هناك خصائص «ن» يكون صدقها (المنطقي أو التحليلي) ضرورياً من الناحية التصورية؛ بمعنى أن يكون للشيء خصائص أو صفات «ن» لها خصائص أو صفات «ن» كذا وكذا، كذلك الأشياء التي لها صفاتٍ مكافئة (منطقياً أو تحليلياً) لصفات «ن» كذا وكذا<sup>(١)</sup>.

ومعنى الكلمة الواحدة يتغير حتى عند المتكلم الواحد تبعاً لاختلاف المقاصد والظروف ونبرة الكلام. وهذا ما يؤدي إلى تغير في الدلالة طبعاً<sup>(٢)</sup>.

وطبقاً لرسل، القضيتان: «الأديب المصري الحاصل على جائزة نوبل»، و«الأديب المصري الوحيد الحاصل على جائزة نوبل» كلتاهما عن نجيب محفوظ، على الرغم من اختلاف الطريقة التي تعرض لهما، فالقضية الأولى تتكلم عن «نجيب محفوظ» من خلال صفةٍ تخص نجيب محفوظ نفسه، في حين أن القضية الثانية تعد تمثيلاً للمكون الأساسي لنجيب محفوظ (افتراض هنا أن «نجيب محفوظ» على خلاف وجهات النظر اسماً حقيقياً بالمعنى المنطقي القاطع)، وستكون القضية الثانية طبقاً لنظرية الأوصاف التي قدمها «رسل» مجرد قضية تقول أن هناك شخصاً ما يجمع بين أمرين فريدين: كونه «الأديب الحاصل على جائزة نوبل» وكونه «مصرياً»، لا تشمل على نجيب محفوظ على الإطلاق، ولا على تمثيل مكونه الأساسي. عندما تكون «ق» قضية، و«س» إما فرداً أو قضيةً أخرى، فإنه يمكن وصف مفهوم حقيقة الشيء المباشرة عند «رسل» على النحو الآتي:

عندما تكون «ق» مباشرة عن «س» = تعريف «س» عنصراً element<sup>(\*)</sup> حقيقياً لـ «ق». (المفهوم المحددة حقيقة الأشياء المباشرة خاصة بالنسبة لرسل). يبدو أن المفهوم وثيق الصلة بالعنصر - يجب - للأغراض الأولية الحالية - يكون مثل ذلك، إذا كان «س» عنصراً لـ «ق»، فإنه بناءً على ذلك تكون حقيقة Ipso-Facto «س» عنصراً أيضاً (حتى وإن كانت ليست حقيقة للعنصر الحالي) لأي قضية تكون فيها «ق» عنصراً حقيقياً. بما أن

(1) Salmon, Nathan: Trans-World Identification and Stipulation, P.213.

(٢) عثمان أمين: في الفكر واللغة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٤.

(\*) مصطلح عنصر element يستعمل للدلالة على أي عنصر يتوقف وروده أو استعماله على قواعد نسقية (أي تنتمي للنسق)، انظر:

روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، ط ١، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٧٣.

القضية التي تقول أن «نجيب محفوظ مصري» تتكلم مباشرة عن «نجيب محفوظ»، وكذلك القضايا المركبة التي ليست في حالة أن «نجيب محفوظ مصري»، ولهذا فإن القضية «إما أن يكون الثلج أبيض، أو نجيب محفوظ الأديب المصري الحاصل على جائزة نوبل» تكون أيضاً عن نجيب محفوظ بشكل مباشر، على الرغم من أنها واسطة فقط، بما أن كلاً منهما تكون بشكل مباشر حول القضية «نجيب محفوظ مصري»<sup>(١)</sup>. بخلاف «كواين» الذي نظر إلى الوصف باعتباره اسماً مركباً، أما «رسل» فقد اعتبره رمزاً مركباً لا يشير إلى الفرد مباشرة مثل «الأديب المصري الحائز على جائزة نوبل»، ورأى أن هذا الرمز المركب لا يشير إلى الموضوع الحقيقي الموجود في الخارج، كما هو الحال بالنسبة لاسم العلم، ولقد أطلق «رسل» على الرمز المركب (الوصف) مصطلح «الرمز الناقص»، لأنه لا معنى له بمفرده، أو بمعزل عن بقية ألفاظ القضية، لأن الوصف يكتسب معناه من خلال الحديث عن غيره من الرموز<sup>(٢)</sup>.

وهذا الأمر ينطوي على صعوبة، وقد وجد «كواين» أن الطريق الأمثل لحل مثل هذه الصعوبة يكون بضرورة افتراض حذف فكرة الذاتية من منطق الجهة، وذلك من أجل صالح فكرة التطابق، وأنه يجب أن يكون التسوير في منطق الجهة محدداً بالطريقة التي يكون فيها مجال المتغيرات منصباً على الأفكار الفردية بدلاً من أن يكون منصباً على الأفراد الفعلية. ومع أن «كواين» ربما يكون قد رفض بشكل أساسي هذه الفكرة الخاصة بالأفكار الفردية. إلا أنه مع ذلك، فيما يبدو، أنه كان يشعر بإجبار منطق الجهة على توظيفها للتغلب على الصعوبات المرتبطة بالتسوير<sup>(٣)</sup>.

أما «سالمون» فيرى أنه طبقاً لرسل عندما نقول «الكاتب المصري الحائز على جائزة نوبل يشجع نادي الزمالك»، فإننا نقوم بصياغة عبارة «حول About» الكاتب المصري الحائز على جائزة نوبل، الذي هو الكاتب «نجيب محفوظ»، وبناءً على ذلك نقدم عبارة حول الكاتب «نجيب محفوظ» سواء إذا كنا نعرفه أو لا نعرفه، إننا نقدم القضية في صورة (حدود فردية)

(1) Salmon, Nathan: About Aboutness, PP.59-60.

(٢) ماهر عبد القادر محمد: نظريات المنطق الرياضي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٢١٢.  
 (٣) إسماعيل عبدالعزيز: نظرية الموجّهات المنطقية (دراسة تحليلية في منطق الجهة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٢٧.

قضية «حول» الكاتب «نجيب محفوظ»، إلا أنها تكون صيغةً مختلفةً للعنصر من خلال عناصر القضية، والمفهوم «حول».

ما قام به «رسل» من وجهة نظر «سالمون» جاء في ضوء الجزء الداخلي للإطار الذي قدمه به «جون استيوارت مل»، الذي اعتبر أسماء الأعلام بمثابة تحديدات مباشرة، وجعل تصور الوصف المحدد كمحتواء الدلالي («معناه»)، لكنه ترك التصور ليتجه إلى إثبات المشير للوصف. وبمرور الوقت كان لرسل نظريةً مختلفةً في الأوصاف المحددة، تتحدد طبقاً للذي لا يشير إليه الوصف «الأديب المصري الحاصل على جائزة نوبل» (يشير إلى، يتوقف على) أي شيء، وفي الواقع هذا الوصف لم يكن له أي معنى بالنسبة لرسل عام ١٩٠٥، والذي أطلق عليه في علم المصطلحات الفنية Terminology الوصف فقط س: φ س، وأسماء «رسل» وصفاً مُضلاً Misleading لأنه يشير إلى الفردي الذي يكفي جملة الوصف المفتوحة بشكلٍ وحيد (أو عبارة الاسم العام) φ س،، إذا كان هناك مثل هذا الفردي، في حين أنه بطريقةٍ أخرى لا يستخدم في الإشارة إلى شيء. والإشارة من خلال الوصف المحدد عبارة عن علاقة دلالية زائفة. أو نوعٌ من المحاكاة Simulation للتحديد الأصلي بين الاسم الفعلي وحامله<sup>(١)</sup>.

طبقاً لنظرية الأوصاف التي قدمها «رسل» القضيتان: «الملك الوحيد لمصر سنة ١٩٥٠»، و«المؤلف الوحيد لميرامار» تتكلمان الآن عن «الملك فاروق»، و«نجيب محفوظ»، في حين أن القضيتان: «جميع مؤلفي ميرامار مؤلف واحد»، «يوجد مؤلف وحيد لميرامار مصري» ليستا قضيتان غير مباشرتان الآن.

وعلى الرغم من أن القضية السالبة التي تقول: «لا يوجد مؤلف وحيد لميرامار مصري» تتكلم حالياً بطريقة غير مباشرة عن «نجيب محفوظ»، إلا أنه يمكن البرهنة مباشرة عن القضية الموجبة «بعض مؤلفي ميرامار من بينهم مؤلف وحيد مصري» ننكر من خلالها إمكانية الحصول عليها. القضية الأخيرة قضية موجبة تدور حالياً بشكلٍ غير مباشر حول «نجيب محفوظ»، بالمثل القضية الشرطية المنفصلة التي تقول «إما أن الثلج أبيض، أو أن بعض مؤلفي ميرامار بينهم مؤلف وحيد مصري»، على الرغم من أنها تتكلم الآن بشكلٍ غير مباشر عن «نجيب محفوظ»، فإنها بطريقةٍ مباشرة تكون عن القضية التي تدور حوله بشكلٍ غير مباشر،

(1) Salmon, Nathan: About Aboutness, PP.60-61.

ومن ثم تدور القضية الشرطية المنفصلة بشكلٍ غير مباشر حول «نجيب محفوظ»، وهذا الأمر يقترح مفهوماً عاماً لما يدور حول حقيقة الشيء بطريقةٍ غير مباشرة<sup>(١)</sup>.

يؤكد «سالمون» أنه عند استخدام دلالة الأوصاف المحددة نقوم بإكمال الوهم الذي بدأه «رسل»- مع الأسماء الأصلية (الأعلام المنطقية) نحوياً على قدم المساواة- وحينئذٍ يمكن اختزال دلالة الأوصاف من خلال معاني الأسماء- الزائفة (التي يمكن تمييزها تركيبياً عن الأسماء الأصلية). حيث إنه لا يمكننا أن نسمي (أو نشير إلى، أو نعين) هذه الأسماء، في حين يمكننا فعل كل ذلك مع الأسماء الأصلية. وقد كانت نتيجة ذلك توضيح وجود الخدع اللغوية، على الرغم من أنها بمعنى ما تمثل وهماً لأدواتنا الخاصة، إلا أننا أنفسنا قد أخذناها من خلالها، من خلال الدلالة، أقمنا مظهرًا زائفاً لا يمكن للفيلسوف وحده أن يغطيه أو يعرضه، إن تفكيرنا يكون «حول» الأشياء في العالم، لكن الفرق أننا نفكر فيها على نطاقٍ واسع بشكلٍ غير مباشر، في حين أننا نوضح التفكير الزائف حولها بشكلٍ مباشر<sup>(٢)</sup>.

في القضيتين: (نجيب محفوظ) و(الأديب المصري الحاصل على جائزة نوبل) نتكلم بشكلٍ جدي عن الشخص نفسه عند أنصار مذهب الكينونة دون الإشارة إلى أن ما نتكلم عنه (بدلاً من وجود هذا الشيء) مذكور صراحةً Explicit، أو ضمناً Implicit، غامضاً Vague، أو دقيقاً Precise متفرد التصورات، أو يعرف الصفات أو السمات الأساسية، أو أي شيء آخر من الحيل التي تجعلنا قادرين على أن نميز شيئاً عن آخر. فكل شيءٍ عندهم له صفات أو سمات أساسية راسخة Vested في جميع الأوقات، وفي كل عالمٍ ممكن يوجد فيه<sup>(٣)</sup>.

حتى في حالة وجود من نشير إليه بوضوح باسم «نجيب»، ونحدد من يكون «والد نجيب»، فإنه ربما لا توجد حقيقة تتكلم عن الحالة إذا ما كان «نجيب» أكثر نجاحاً من والده. ما توضحه حجة «سالمون» أن ذلك لا يمكن أن يحدث مع التطابق. فيها مضي كان من الواضح أن جميع معاني الحججة التي نبرهن عليها لا يوجد خلافٌ بشأنها.

التطابق يمثل مجموعة من الأزواج مثل ذلك (3، د)، يكون «د» عضواً في «د». إذا كان

(1) Ibid,P.63.

(2) Ibid, PP.71-72.

(3) Salmon, Nathan: *Trans-World Identification and Stipulation*, Philosophical Studies, Printed in Netherlands, 84:203-223, Received in June 1996, PP.204-205.

هناك تساؤلاً فإنه سيكون بشأن وجود زوجاً بعينه من الأفراد في هذه المجموعة، سيكون السؤال عن أي زوج نتكلم<sup>(١)</sup>.

إن أنصار مذهب الكينونة يرون أن الشيء يكون شرعياً تماماً عندما يقدم عالماً يمكن مناقشته أو تصوره، فيتحدد العالم بكل وضوح من خلال حدود الحقائق المباشرة عن الأعيان الخاصة التي تسمى أفرادها بشكل مباشر من خلال اسم يمكن اختياره. إن النسخة النهائية من مذهب الكينونة القاطعة للشيء - كما يسميه «سالمون»- تضم كينونة الأشياء بالمعنى السابق، بالإضافة إلى المعاني الأولية وثيقة الصلة التي تضاف إليها، والتي لا يمكن ردها إلى أي حقائق أكثر عمومية، مثل قولنا: «الفرد الذي يتمتع بصفات كذا وكذا». إن مذهب الكينونة النهائية للشيء يؤكد أنه أمرٌ شرعي أن نشترط الحقائق التي تتعلق بصفات الأعيان في العالم، والتي تتطابق مع هذه الأعيان عن طريق الاسم، أو بوضوح أكثر بسبب مثل هذه الحقائق عن العالم التي تقدم لتشرط حقائق غير محددة، لا يمكن استدلالها منطقياً من حقائق لا تحدد الأعيان التي تتضمنها<sup>(٢)</sup>.

إن هذا هو أدق معنى للوجودية التي نعرفها بأنها: «جملة المذاهب التي ترى أن موضوع الفلسفة هو تحليل الوجود العيني ووصفه، من ناحية أن هذا الوجود فعل حرية تتكون بأن تؤكد نفسها، وليس لها منشأ أو أساس سوى هذا التوكيد للذات»<sup>(٣)</sup>.

وإذا كانت الوجودية في الفلسفة تعني أن للوجود فعل حرية تتكون بأن تؤكد نفسها، فإن النزعة الجوهرية تذهب خلاف ذلك، لذلك فإن السؤال الذي يطرحه «سالمون» هل نجح برهان النزعة الجوهرية لنظرية الإشارة عند «كريبك»؟ وهو يقصد هنا أنه ليس بديهياً.

أكد «سالمون» أنه لا يريد بدايةً أن يعلن تحديه الواضح لنظرية الإشارة الجديدة، وإنما يريد فقط أن تكون الحجج التي تؤيد ما قدمه «كريبك» وغيره مقنعةً بالنسبة له؛ أي أن تكون هذه الحجج مقنعةً بشكل كبير إن لم يكن بشكل نهائي، كما أنه لا يريد كذلك أن يعلن تحديه أيضاً لنزعة «كريبك» الجوهرية، لكنه يريد فقط أن تصبح هذه النزعة معقولة بالنسبة له، وأن تصبح نظرية الإشارة الجديدة نتيجة لها، لذلك فإن السؤال الذي يطرحه هنا: أي يمكن

(1) Stalnaker, Robert: Op.Cit, P.350.

(2) Salmon, Nathan: Trans-World Identification and Stipulation, P.205.

(٣) ريجيس جوليفيه: مرجع سابق، ص ١٩.

للنزعة الجوهرية غير البديهية التي قدمها «كريبك» أن تشتق من نظرية الإشارة المباشرة؟ وأن تؤخذ جنباً إلى جنب مع المقدمات البديهية الفلسفية الواضحة والتي تخلو من الأهمية الجوهرية غير البديهية؟<sup>(١)</sup>

أكد «سالمون» أن ما وراء النظرية الدلالية Meta-Semantical Theory لفريجه، الدلالات الإشارية للغة يمكن ردها إلى دلالات لغوية مفهومية (بمعنى، دلالة معناها) بالإضافة إلى بعض الميتافيزيقات، في هذا الشأن يمكن رد الخصائص الإشارية للغة إلى خصائص معنى اللغة، بالإضافة إلى حالة لغوية أخرى تضاف إلى ما تحدده الموضوعات من خلال معانيها، هذه الضرورة التصورية (كما يراها سالمون) تنطوي على ضرورة ميتافيزيقية\* وليس العكس (أي أن معاني اللغة تحتوي على ضرورة ميتافيزيقية، لكن ليس شرطاً أن تحتوي الضرورة الميتافيزيقية على معانٍ)، وهذا الأمر ينتج عنه أن إمكانية الرد تنطوي على تباعية موجهة وليس العكس<sup>(٢)</sup>.

أقر «سالمون» بأن هناك غموضاً يمكن ملاحظته في مفهوم التقرير (العبرة، الجملة، القضية، إلخ) له أهمية جوهرية غير بديهية، فعلى سبيل المثال، «أ» له أهمية جوهرية غير بديهية كلما كان تقرير «أ»، يؤخذ فقط مع المقدمات الإضافية التي تعدهي نفسها بديهية يمكن التحقق منها تجريبياً بشكلٍ بحت، أو غير ذلك من المسائل الفلسفية الواضحة (الجهة Modal) منطقياً تتضمن بعض العبارات من الشكل  $\exists (س) \square [يوجد (س) \subset \varphi (س)]$ ، والتي تعبر عن التسوير الوجودي، والتي يعتبرها «سالمون» غير صادقة بديهياً (بمعنى، أنها إما صادقة أو غير صادقة، ولكنها غير بديهية لذلك).

هذا التعريف لا ينجح بالطبع في إزالة الغموض بالكامل، لكنه دقيقٌ بدرجة كافية للغرض الحالي الذي ينشده «سالمون» (أن تكون هذه الحجج مقنعة) لكي يكون مفهوماً، على سبيل المثال:

$\exists (س) [يوجد (س) \subset \varphi (س)]$  عندما تكون  $\varphi (س)$  صادقة منطقياً، فإنها

(1) Salmon, Nathan: How Not To Derive Essentialism from The Theory of Reference, P.704.

\*معنى هذا أن «سالمون» لا ينكر قضايا الميتافيزيقا حتى وإن نظر إلى القضايا من الجانب الماصدقي.

(2) Salmon, Nathan: Trans-World Identification and Stipulation, P.213.

لا تقرر حقيقةً جوهرية غير بديهية. عادةً ما يطلق «سالمون» على التقرير كلمة «ماهوي» أو «له أهمية جوهرية»، لأنه يقصد أن التقرير له أهمية جوهرية غير بديهية<sup>(١)</sup>.

تمثل الدلالة الصورية القديمة مشكلة حقيقية عند «سالمون» تتمثل في أن السور «س» في الصيغة:

ا س ق ل ق آ يمكن أن يلاحظ كمحمولٍ من الدرجة الثانية<sup>(\*)</sup>، ولهذا يمكن أن يقول أحدُ ما شيئاً كميّاً عن الفئة «ل» «(أو عن دالتها المميزة)»، ويعبر السور الكلي القياسي «٧» أو «كل شيء» عن تصوّرٍ كلي لـ «٧ ق ل ق» ومعناه أن فئة الدالة كلية. ويعبر السور الوجودي القياسي «∃» أو «شيءٌ ما» عن تصوّرٍ غير فارغ للوجود. والسور «لا شيء» يعبر عن تصوّرٍ مكمل Complementary للوجود الفارغ، والأمر نفسه يقال عن الأسوار العددية كأسوار كلية<sup>(٢)</sup>.

### ز- غموض الأشياء بسبب تغير الخصائص الجوهرية بمرور الوقت

أهم أسباب الغموض يرجع إلى ثراء الدلالة أو المعنى الثانوي لبعض الكلمات. كل اسم عادي أو كل صفة-مثل: نمر، أخلاقي، شركة، غبي - له مجموعة من الأشياء التي تنطبق عليه، وماصدقات المصطلح «مجموعة كل (الموز)» تشكل ماصدق كلمة (الموز)، مجموعة كل الأشياء المربعة تشكل ماصدقات لكلمة (مربع). تمثل شيئاً ما يقع ضمن ماصدقات الكلمة، لو كان (و فقط لو كان) يناسب بعض القواعد التي ترتبط بالكلمة<sup>(٣)</sup>.

(1) Salmon, Nathan: How Not To Derive Essentialism from The Theory of Reference, PP.704-705.

(\*) قام «كريبك»، بدراسة الأنساق الرياضية السابقة، محاولاً إضافة بعض البديهيات من أجل الوصول إلى نتائج جديدة وأنساق منطقية جديدة

فقام بتحسب ما بعد اللغة عن طريق تحويل القضايا في اللغة الأولى إلى قضايا حسابية، عن طريق ترقيم الرموز، بحيث يتحول البرهان بوصفه سلسلة مؤلفة من قضايا إلى سلسلة عددية، وهذه الطريقة تتحول جميع التعريفات التركيبية إلى تعريفات حسابية. انظر:

محمد مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص ٢٢.

(2) Salmon, Nathan: Wholes, Parts, and Numbers, P.3.

(٣) تريسي بويل، جاري كنب: مرجع سابق، ص ٧٠.

أكد «كريبك» أهمية الجوهر من خلال التحقق التجريبي قائلاً: «درجة الحرارة هي الطاقة الحركية العادية للجزيء»، بالضرورة صادقة، حتى وإن كنا لا نعرفها بداهة، فالعبارة تجريبية، لكنها ضرورية، إننا نقول الشيء نفسه بكلماتٍ مختلفة، فالطاقة الحركية العادية للجزيء الموجود تمثل صفةً أساسية لدرجات الحرارة، فقد اكتشفنا جوهر درجات الحرارة من خلال التحقق التجريبي»، وقد كان لأفكاره هذه تأثيراً واسع الانتشار في فلسفة اللغة، الميتافيزيقا، وفلسفة الرياضيات<sup>(١)</sup>.

تتغير الخصائص الجوهرية بمرور الوقت عند «سالمون»، وهو ما يشير إليه بغموض الإشارة، لنفترض مثلاً أن هناك مثلاً مصنوعاً من قطعة طين، التمثال ليرى موجوداً بالأمس، على الرغم من أن قطعة الطين التي صنع منها كانت موجودة، ومع هذا لا يمكن القول أن قطعة الطين هي التمثال، حتى وإن أصبحت اليوم كذلك، لأن الشيطان لهما اليوم خصائص تاريخية مختلفة: أحدهما له الخاصية التي كانت موجودة بالأمس أو التي كان يملكها الثاني بالأمس، في حين أن الثاني ليس كذلك. لاحظ أن هذه الحجة المألوفة لا تتطلب أن نفكر في التمثال وفي قطعة الطين بوصفهما أجزاء أو جوانب للأشياء، إنها فقط أجزاء لما هو موجود اليوم، حتى وإن أكدنا على أن هذه الأجزاء (تكون مشروحة بمعنى ما) كلاً من التمثال وقطعة الطين مقدمين بالكامل هنا، وتستمر الحجة في توضيح أنها يجب أن يكونا (الآن) مختلفين<sup>(٢)</sup>. وهو ما يشبه فكرة الانتشار الزمني عند «كواين»

تكون الإشارة غامضة فيما يرى «كواين» في حالة الانتشار الزمني للشيء المشار إليه، حتى وإن افترضنا أن الشيء المشار إليه يمثل حالة انتشار زمني لا يُستهان بها، وبالتالي يصبح مجموع أشياء وقتية؛ فإن الإشارة لا تخبرنا أي مجموع الأشياء الوقتية هو المقصود، لا تخبرنا سوى أن الشيء الوقتي موجود في المجموع، فالإشارة إلى «أ» يمكن القول أنها تشير إلى عملية ذات امتداد زمني، وليست مجرد إشارة إلى الشيء الوقتي «أ» أي أنها تشير إما إلى - نهر النيل، وفيه نقطتان هما أ وب، أو تشير إلى أي عددٍ آخر محدودٍ من المجموعات الأقل طبيعية التي ينتمي إليها «أ». ولإزالة هذا الغموض تربط الكلمات اسم الإشارة بأن نقول: «هذا النهر»، أي باللجوء إلى تصور سابق للنهر على أنه عملية استهلاك للوقت من نوع واحدٍ متميز. أي صورة

(1) Putnam; Hilary: Reason, Truth And History, p.208.

(2) Stalnaker, Robert: Op.Cit, p.353.

متميزة لمجموع الأشياء الوقتية، فالإشارة إلى «أ»، والقول «هذا النهر» لا يترك أي غموض حول الشيء المشار إليه، إذا كانت كلمة «نهر» ذاتها معقولة من قبل، فتعبير «هذا نهر» يعني المجموع النهري للأشياء الوقتية التي تحتوي على هذا الشيء الوقتي<sup>(١)</sup>.

ربما يرجع سبب الغموض لطبيعة الأسوار نفسها. فالأسوار هي كلمات نخبرنا عن كم وكيف شيئاً ما، أو كيف تحدث الأشياء في الغالب. وليست كل الأسوار تحدد كمية محددة من الشيء، بل إنها تقدم مجرد استرشاد<sup>(٢)</sup>.

المبدأ الذي افترضه «سالمون» من خلال الأمثلة المختلفة التي قدم لها أنه إذا كان الموضوع المادي له أساس في جزء كبير hunk محدد من المادة، فإنه لن يكون له أي أساس آخر في أي مادة أخرى، (وهو ما قد يُرد عليه بغموض مفهوم الجزء الكبير للمادة، والذي قد يؤدي إلى ظهور بعض المشكلات)، لكن في الفئة التي تشمل حالات المبدأ ربما يكون عرضه لشيء، مثل البرهان Proof الذي يستخدم مبدأ ضرورة تطابق الأعيان Particulars، لنفترض أن «ب» اسماً (يدل على شيء قاطع) للمنضدة، وأن «أ» اسماً لقطعة خشبية من القطع الموجودة لدينا في الواقع، ولنفترض أن «ج» اسماً لقطعة أخرى من الخشب، وبناءً على ذلك نفترض أن «ب» قد صنعت من «أ»، كما في العالم الواقعي، وأن هناك منضدة أخرى «د» قد صنعت كذلك من «ج»، ولنفترض أنه ليس هناك أدنى علاقة بين «أ»، و«ج» تجعل إمكانية عمل منضدة من قطعة خشبية أخرى تعتمد على إمكانية عمل منضدة من الشيء الآخر<sup>(٣)</sup>. أما الشيء المشار إليه. فله التقدم المنطقي على الاسم وبالأولى على الدلالة. ولقد كان اليونان قبل «سقراط Socrates» (٤٧٠-٣٩٩ ق.م) «لا يميزون بين الاسم والمسمى، ويعتبرون أن العالم المحسوس هو ما نعبر عنه بالأصوات، ومن ثم كل اسم يحدد ويعين شيئاً ما، وكل صفة تقابل موصوفاً، وعلى ذلك يكون ترتيب الألفاظ وترتيب الأشياء مع خصائصها أمراً واحداً»<sup>(٤)</sup>.

لكن يتضح الآن أن «ب ≠ د» في الموقف السابق، كذلك حتى وإن كانت «د» قد صنعت من القطعة نفسها، أو حتى وإن لم تصنع المنضدة من «أ»، «د». فإنها لن تكون هي «ب».

(١) عبير عبدالغفار، مرجع سابق، ص ص ١٦-١٧.

(٢) تريسي بويل، جاري كيمب: مرجع سابق، ص ٧٦.

(3) Salmon, Nathan: How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference, P.705.

(٤) عبير عبدالغفار حامد: مرجع سابق، ص ٢.

والحديث عن «البرهان» بشكلٍ دقيقٍ يستخدم ضرورة وضوح عدم تطابق الأنماط Types نفسها للاعتبارات التي يمكن أن تستخدم في صياغة البراهين اللاحقة، والحجة Argument تنطبق في أي حدثٍ فقط، أما إذا كانت المنضدة «د» قد صنعت من القطعة الخشبية «ج»، فإنها لا تؤثر على إمكانية صناعة المنضدة «ب» من القطعة الخشبية «أ». والعكس بالعكس<sup>(١)</sup>.

لكن تحديد الكيانات عن طريق القضايا يبدو أمراً جيداً خاصة عن الالتزام بالحس المشترك Common Sense الذي يرى أن القضايا ليست أسماءً على الإطلاق، ومع ذلك فإنها من الممكن أن تحتوي على أسماءٍ سواء مع الأفعال Verbs أو مع الأحوال Adverbs، وتبقى القضية ذات معنى من خلال بنيتها على نحو متصل بمعاني الأسماء الجوهرية<sup>(٢)</sup>.

يسمى «سالمون» النموذج العام غير الصحيح للاستدلال بمغالطة التداول، المغالطة العملية تجسد فكرة أن يكون لاستعمال التعبير الخاص غرضاً محدداً لما يقوله locutionary<sup>(\*)</sup>، وهذا الغرض يميز دالة التعبيرات الدلالية فيما يخص سياق المتكلمين، والغرض الذي حققه استخدام التعبير، يشير غالباً إلى دالة التعبيرات الدلالية غير الثابتة، لذلك يكون على المرء المضي بحذر خاصةً عند استدلال الصفات الدلالية من أفعال الكلام كتقرير كذا وكذا، أو عمل إشارة لكذا وكذا<sup>(٣)</sup>.

فند «سالمون» مغالطة التداولات في مقالٍ انتهى فيه بادعاء الأهمية السيمانطيقية لتمييز «كيث دونلان» للوصف الإشاري Referential Attributive، خاصةً تلك التي تتعلق بالأوصاف المحددة، بمعنى الأوصاف المحددة غير الملائمة في مناسبة استعمالٍ معين، مثل «منضدة»، وكان غرضه الواضح تركيز الضوء على المغالطات التي تظهر بسبب الاستدلال، والتي تقود بعض علماء اللغة إلى نتائج خاطئة<sup>(٤)</sup>.

قدّم «دونلان» حالةً ضرورية يمكن للمتكلم أن يستخدم فيها عبارة للإشارة إلى

(1) Salmon, Nathan: How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference, P.705.

(2) Quine; W. V: Mathematical Logic, p.32.

(\*) locutionary، معنى هذه الكلمة «ما يقال، أو ما قيل»، وقد استخدمه الفيلسوف جون أوستين J Austin. (١٩٦٠-١٩١١) للتعبير عن أفعال الكلام.

(3) Salmon, Nathan: The Pragmatic Fallacy, Philosophical Studies, 63:83-97, Printed in The Netherlands, Received in 4December, 1990, P.83.

(4) Ibid, P. 91.

شخصٍ أو شيءٍ آخر مخالف تماماً لموضوع القضية، واستخدام للدليل على ذلك العبارة «قاتل السادات» التي قد تتسع لعدة أشخاص، لكن «كريبك» برهن على هذه التداولات الظاهرانية Pragmatic Phenomenon<sup>(١)</sup>. «فرّق» إدموند هسرل E. Husserl (١٨٥٩ - ١٩٣٩) بين مفهومي الإشارة والعلامة، قائلاً إن لمفهوم الإشارة ماصداً أكبر من ماصدق العلامة أو الأمانة<sup>(٢)</sup>. على سبيل المثال العبارة «قاتل السادات» تشير «دلاليّاً» عند «كريبك» إلى القاتل الفعلي للسادات، أما بالنسبة لأصحاب المذهب الظاهراتي فإن القضية التي تنشأ عن الوصف الخاطيء، أو المعلومات الخاطئة لإشارة المتكلمين، فإنها سوف تبني بغض النظر عن الدلالة الإشارية للكلمات (وفي الواقع حتى وإن كانت نظرية «رسل» صحيحة، وأن مثل هذه العبارات ليست وحدات دلالية على الإطلاق، فبناءً على ذلك لا يكون لها دلالة إشارية)<sup>(٣)</sup>.

الإشارة هي الدرجة الأولى من درجات التحليل التداولي «البرجماتي»، وهي تعني باستجلاء مدى ظهور المخاطب والسياق الزماني والمكاني في الخطاب، بتتبع العناصر الإشارية المتمثلة في الضمائر وظروف الزمان والمكان، وما تُحيل عليه في السياق الذي وردت فيه، وهي العلامات اللغوية التي لا يتحدد مرجعها إلا في سياق الخطاب الذي وردت فيه، لأنها خالية من أي معنى في ذاتها لذلك سميت مُبهمات أو متحولات، ورغم أن كل الكلمات في اللغة تحيل على مدلول معين، إلا أن الإشارات تتواجد في المعجم الذهني للمتكلمين باللغة دون ارتباطها بمدلول معين، وبالرغم من ارتباطها بالمرجع الذي تُحيل عليه في الخطاب المتلفظ به، إلا أن هذا المرجع يتصف بعدم الثبات، لأنه يتغير تبعاً للسياق الذي ترد فيه الإشارات. وتكمن أهمية الإشارات في أنها تدرس كيفية استعمال الإحالة<sup>(٤)</sup>.

والحقيقة أن هذا الأمر يرجع إلى «لويس» الذي كان يبحث عن العلاقة الموجودة بين العوالم الممكنة والعوالم الواقعية على صعيد الإحالة والإشارية. بمعنى أنه كان يبحث عن الإحالات الإشارية للنصوص والملفوظات التخيلية، بعوالمها الممكنة في علاقتها بالواقع

(1) Ibid, P.84.

(٢) عبير عبدالغفار حامد، مرجع سابق، ص ١٠.

(3) Salmon, Nathan: The Pragmatic Fallacy, P.84.

(٤) عبير عبدالغفار حامد: مرجع سابق، ص ٤.

المادي. ومن ثم، فقد تمثل المقاربة المنطقية في دراسة الجهات. ويعني هذا أنه في تحليل العوالم الممكنة كان ينطلق من مقارنة دلالية منطقية<sup>(١)</sup>.

اعترض «كريبك» على وجهة نظر الظاهرية في بناء القضية بغض النظر عن الدلالة الإشارية للكلمات، واعتبرها أوصافاً غير محددة، واعترض «دونلان» كذلك على فكرة إمكانية تعويض السياق عن المحتوى الوصفي الضمني «الأوصاف غير الكاملة Incomplete» التي تبرهن على أن القضايا قد تبدو معقولة عند مراعاة الاستعمالات الوصفية، وتبدو أقل معقولة عندما تراعي الأوصاف التي تلام عددًا كبيراً من الأفراد، تستخدم مثل هذه الأوصاف غير الكاملة دلاليًا على نحو ما لوف<sup>(٢)</sup>. وهي تشبه إلى حد ما ما أشار إليه «كواين» بالإبهام الإشاري Referential Opacity. فعادةً ما يقال أن حدًا ما مبهم إشارياً إذا ما كان هناك حالات يصعب فيها تحديد ما يدل عليه هذا الحد، أي أن الإبهام الإشاري لا يمكن أن يوجد إلا في حالة الرموز التي تستخدم لكي تدل على أشياء. فمثلاً اللفظ «تسعة» يدل في استخدامه المعتاد على العدد الذي يكون أكبر من الثمانية وأصغر من العشرة. ولكن أحياناً ما يستخدم هذا اللفظ بطريقة تؤدي إلى أن يكون مبهماً إشارياً بحيث لا يمكن استخدامه بالمعنى السابق<sup>(٣)</sup>.

وهو ما أكده بقوله «إن معنى القضايا لا يتألف من إيجادها اسماً لشيء يسلم بأن «اللزوم» يكون مكانه بين أسماء القضية وليس بين القضايا»<sup>(٤)</sup>.

أما «سالمون» فيستخدم حد نزعة إمكانية الرد Reductionism لمعارضة النظرية التي تقول أن أي من مثل هذه الحقائق عن العالم (ع) مثل الفرد الذي يتمتع بصفات كذا وكذا، يكون أو لا يكون (أ)، إذا كانت مجرد حقائق موجودة يمكن ردها إلى مثل هذه الحقائق الكيفية، مثل الفرد الذي يتمتع بصفات كذا وكذا في عالم (ع) يكون صاحب صفات كذا وكذا في عالم (ع) (عندما تكون الصفات كذا وكذا متشابهة، أو متعلقة بشكل محكم بالصفات كذا وكذا)<sup>(٥)</sup>.

(١) جميل حمداوي: مرجع سابق، ص ٩٠.

(2) Salmon, Nathan: *The Pragmatic Fallacy*, P.84.

(٣) سهام النويهي: مدخل إلى منطق الجهة، أولاد عثمان للكمبيوتر وطباعة الأوفست، ميدان حلمية الزيتون، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٣١.

(4) Quine; W. V: *Mathematical Logic*, p.32.

(5) Salmon, Nathan: *Trans-World Identification and Stipulation*, PP.205-206.

بدأ «سالمون» حجته بافتراض وجود منضدة بديهية «ب» في العالم الواقعي مشيدة من قطعة خشبية «أ»، وأن هناك قطعة خشبية أخرى «ج» تختلف عن القطعة «أ»، نظرياً على الرغم من أنه لا يوجد سبب لتقييد افتراضاتنا الداخلية للمنضدة الفعلية والقطع الخشبية الفعلية، إلا أنه في الواقع تكون حجة «كريبك» ناجحة. فالمرء يمكن أن يحصل على النتيجة الأقوى عندما يبدأ ببساطة بالعالم البديهي الممكن «ع ١»، ولنفترض أن «أ» مادة أصلية مركبة في «ع ١»، وأن «ج» أي قطعة خشبية أخرى تختلف عن هذه المادة، وبناءً على ذلك نسمح لأن تكون «أ» قطعة خشبية في «ع ١» في حين أن «ج» تكون على سبيل المثال جزءاً من الماء المتجمد في شكل ثلج، يجب أن نفترض أن «أ» و«ج» قطع خشبية مختلفة المادة، لكنها ربما تكون أو لا تكون قطعاً من نوع المادة نفسه<sup>(١)</sup>.

اقترح «سالمون» أن يكون الوصف المحدد للدرجة الأولى أن ب أحداً فردياً - يتجاهل احتمال منافسته لبرتراند رسل، و«ريتشارد مونتاجيو Richard Montague» (١٩٣٠-١٩٧١) أن الدرجة الأولى تقيد السور بشكلٍ فردي يكفيء [فردي ن ب]. وقد عبر عن ذلك رمزياً بالمصدق الميتافيزيقي للخاصية «أ» (في العالم الممكن ع في الزمن ز) = تعريف فئة الموضوعات الممكنة التي تخص «أ» (في ع في الزمن ز) «المصدق الدلالي للمحمول ٢» (بالنسبة لعواملهم المتغيرة) لا. المفهوم الميتافيزيقي للخاصية «أ» = تعريف الدالة التي تحدد أي عالم ممكن ع، و(زمن) «ز»، المصدق الميتافيزيقي أب في ع (في ز). المفهوم الدلالي للمحمول ٢ = تعريف المفهوم الميتافيزيقي للخاصية الدلالية التي يعبر عنها ب ٢. لا شيء خاص عن محمولات النوع الطبيعي، محمولات الألوان، إلخ تطابق تحديد هذه الأشياء عن بقية الأشياء الأخرى. ولهذا فإن كتاب «التسمية والضرورة» لكريبك يتركنا أمام السؤال: كيف يصبح الحد العام محدد تحديداً قاطعاً؟<sup>(٢)</sup>.

ناقش «كريبك» في كتابه (التسمية والضرورة) تمييزاً هاماً يكمن بين نوعين مختلفين للنظرية الوصفية: أ- النوع الأول يكون فيه الوصف مرادفاً للاسم (أي له معنى)، ب- النوع الثاني يكون فيه الوصف غير مرادف للاسم، ولكنه يحدد إشارته. فقد أوضح أنه في حالة الأسماء نجد أن الشخص يمكن أن يضع هذا التمييز، لنفترض أن الإشارة

(1) Salmon, Nathan: How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference, P.706.

(2) Salmon, Nathan: Are General Terms Rigid?, Linguistics and Philosophy, P.118.

إلى الاسم تقدم من خلال وصف أو مجموعة أوصاف، فإذا كان الاسم يعني الوصف نفسه أو عنقود الأوصاف نفسه، فإنه لن يكون مشيراً قاطعاً. ولن يشير إذن بالضرورة إلى الموضوع نفسه في كل العوالم الممكنة، لأن هناك بالطبع أشياء أخرى ربما يكون لها خصائص معينة في عوالمٍ ممكنةٍ أخرى ما لم نستخدم خصائص جوهرية في وصفنا<sup>(١)</sup>.

الحجة السابقة لسالمون غير واضحة، ذلك أن الجمل لا يمكن إلا أن تكون غامضة، لأنه إذا كان هناك لا تحديد دلالي في اللغة، فبناءً على ذلك يكون حينئذٍ من الممكن أن تؤسس جملاً متطابقة غامضة، هناك على الأقل نوعين مختلفين من الحالات، الأول: لاحظ الجملة «الصديق المقرب لمحمد هو هاني»، افترض أن العلاقة «الصديق المقرب لـ» علاقة غامضة، وبناءً على ذلك يكون من غير المحدد دلاليًا إذا ما كان هذا الصديق الذي تتوقف عليه هذه العلاقة بالنسبة لمحمد هو هاني، أو أشرف، وحينئذٍ سيكون الوصف المحدد «الصديق المقرب لمحمد» حدًا فردياً غير محدد دلاليًا، والصديق المقرب إلى محمد إما أن يكون هاني أو أشرف، لكن ليس هناك حقيقة مادية حول أحد الاثنين، أو أي الاثنين يكون هذا الشخص، ربما يميل المرء للاعتقاد أن حجة «سالمون» توضح أن هذا النوع من عدم التحديد غير ممكن. وأنصار هذه الحجة يبرهنون عليها على النحو الآتي: من المحتم صدقاً أن هاني هو هاني، ولهذا فإنه إذا لم يكن من غير المحدد صدقاً أن هاني هو الصديق المقرب لمحمد، حينئذٍ يكون الزوج (هاني، هاني) هو قطعاً ليس الزوج نفسه (هاني، الصديق المقرب لمحمد)، لكن إذا كانت هذه الأزواج مختلفة قطعاً، حينئذٍ يكون قطعاً ليس الصديق المقرب لمحمد، والمغالطة في هذه الحجة تكون في الانتقال من جملةٍ علاقِيَّةٍ محددة في المقدمة إلى أخرى غير محددة في النتيجة، أن هناك زوجاً محددًا من الأشخاص مثل ذلك يكون من غير المحدد إذا ما كانت العلاقة تتوقف على الزوجين نفسيهما، لكن بالطبع إذا كان غير محدد إذا ما كان هاني هو الصديق المقرب لمحمد، حينئذٍ، يكون من غير المحدد أي زوجٍ من الأشخاص يشار إليه من خلال التعبير (هاني، الصديق المقرب لمحمد)<sup>(٢)</sup>.

وهذه الحجة بالفعل رغم أنها عميقة، إلا أن المرء ربما يضل بشأن ما تظهره عن التطابق عبر

الزمان وعبر العوالم

(١) محمد مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(2) Stalnaker, Robert: Op.Cit, PP.349-350.

الممكنة، كما أنها تسمح بالبحث عن نتائجها التي يكون من ضمنها أنواع الدلالة غير المحددة التي تستبعدا الحجة، وأنواع الدلالات الأخرى<sup>(١)</sup>.

وفكرة أن العوالم الممكنة «منصوصٌ عليها» عند «كريبك»، أساء فهمها عدداً من الفلاسفة كما يرى «سالمون»، فقد اعتبروها أطروحةً تدور حول حالة أنطولوجية Ontological<sup>(\*)</sup> و/ أو حالة معرفية لعوالم ممكنة، تسأل كيف جاءت هذه الأشياء إلى الوجود؟ وكيف جئنا نحن لنعرف عنها شيئاً؟ لقد نظروا إلى «كريبك» بوصفه أحد أنصار المذهب التصوري الموجه Modal Conceptualist، وأنه قد اعتقد أن العوالم الممكنة بطريقة ما قد أنشأت مع الخصائص التي حددناها لها (ينظر هذا الموقف في نواح معينة المذهب البنائي Constructivism للكيانات الرياضية). لقد اعتقد القراء أن «كريبك» يعتبر أن الإنسان هو المتحكم في الشكل الميتافيزيقي، بمعنى أن الأمر متروكٌ له كلياً حتى يقرر عن طريق «الشرط» ما هو ممكن وما هو غير ممكن ميتافيزيقياً. هذه هي التفسيرات الخاطئة. لقد لاحظ «كريبك» أن «العوالم الممكنة ليست مكتشفة وإنما مشروطة»، إنها ببساطة تمثل مصادقته على مذهب «الكيونة» أو الخصائص الجوهرية عند «ديفيد كابلان». كيونة الفرد «س» هي صفة لوجود متطابق مع «س»، بمعنى خاصية الوجود الجوهرية المجردة. والحد «كيونة» أو «خصائص جوهرية» استخدم على حد قول «سالمون» عند «كريبك» كأنه مغتصباً للعديد من المذاهب عن العوالم الممكنة والخصائص الجوهرية للأفراد، وهذه النظرية شجعها التعريف الرسمي لكابلان: فقد تساءل: كيف يمكننا أن نسأل بجديّة إذا ما كان الفرد الممكن الموجود في عالمٍ ممكن يمكن أن يوجد أيضاً في عالمٍ آخر دون أن نأخذ في الاعتبار الخصائص وسلوك الأفراد الموجودة في العالم الواحد، والتي يمكن أن تقارن بخصائص وسلوك الأفراد الموجودة في عالمٍ آخر.... [ال] مذهب الذي يعتبر أنه من الممكن تحديد معنى السؤال - دون الإشارة إلى الخصائص المشتركة والسلوك - إذا ما كان هذا هو الفرد نفسه في عالمٍ آخر ممكن، يمكن أن تصل إليه الأفراد في الفضاء المنطقي (بمعنى، تصل إليه من خلال العوالم الممكنة) في الكثير من الطرق نلاحظ عادةً وجود متسعاً من الزمان والمكان الطبيعي، ولهذا فإن «ماهية الشيء» المشتركة ربما تكمن

(1) Ibid, p.349.

\* أنطولوجي Ontological: يعني أن صدق القضايا - يتعلق بشكل أو بآخر - بواقع الوجود ولا يتعلق بمعتقدات البشر بخصوص ذلك الواقع. انظر: نجيب الحصادي: تقرّظ المنطق، ص ٣٥.

وراء التباين الأقصى، أو ربما يكمن جوهر الشيء المحدد وراء التشابه الكبير الذي يسميه «سالمون» مذهب «الكينونة، أو الخصائص الجوهرية للفرد»<sup>(١)</sup>.

نتج عن ذلك تقسيم الجهة عند «كريبك» طبقاً للعوالم الممكنة على أساس هذه النظرية. فقام أولاً بتفسير جهة الممكن بأنه ما يكون صادقاً إما في العالم الفعلي، أو في بعض العوالم التي يمكن الحصول فيها عليه. وقام ثانياً بتفسير جهة الضرورة بقوله: إن الضروري هو ما يكون صادقاً في العالم الفعلي، وفي كل العوالم التي يمكن فيها الحصول عليه. أو بشكلٍ أكثر تجريباً ما يكون صادقاً في كل العوالم<sup>(٢)</sup>.

وبناءً على ذلك تكون الحجة بالنسبة لسالمون غير نهائية أو غير حاسمة، إنه يؤكد الحجة، ويريد أن يؤسس حقيقةً نزعتة الجوهرية، وهو يقصد بذلك أن الحجة قد أخذت كما لو أنها قد قامت بمثل ذلك فقط، وربما يكون أحد الأسباب التي دعت به إلى ذلك أنه يرفض تسمية الحجة بالبرهان، لأننا إذا أردنا الحديث بدقة فسنقول أن الحجة تكون اشتقاقاً من افتراضات محددة أخذت كمقدمات منطقية، أما البرهان فليس كذلك، البرهان يكون اشتقاقاً من بديهيات Axioms وربما من مبرهنات Theorems وليس من مقدماتٍ منطقية Premises<sup>(٣)</sup>.

إن حجة «كريبك» عامة تماماً، تشبه الاعتبارات التي يمكن أن تظهر مع الموضوعات الأخرى بدلاً من المناضد: القطع الأثرية الأخرى، على سبيل المثال «الحوائط، الكباري، انعدام الحركة الطبيعية، موضوعات كالجبال والصخور، حتى الكائنات الحية الطبيعية كالناس، فالحجة تبدو تطبيقاً عملياً لأي نمط من الموضوعات التي ربما تطلق على التركيب والأصل الطبيعي بدلاً من الكلام عن المادة الأصلية التي صنعت منها المنضدة، ربما نتكلم عن الأمشاج الأصلية التي نشأ منها شخص معين، وهكذا بهذه الطريقة، فإذا كانت حجة «كريبك» ناجحة، فإن متغيراتها ربما تستخدم لتأسيس العديد من الأطروحات التي تتعلق بإشكالية النزعة الجوهرية القوية التي تتعلق بالنشأة وتركيب متغيرات كل من الموضوعات الحية وغير الحية<sup>(٤)</sup>.

(1) Salmon, Nathan: Trans-World Identification and Stipulation, P.204.

(٢) إسماعيل عبدالعزيز، مرجع سابق، ص ١٤١.

(3) Salmon, Nathan: How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference, P.705.

(4) Ibid, p.706.

## الخاتمة

أكد «سالمون» على نجاح «كريبك» عندما حاول اشتقاق نظرية الخصائص الجوهرية من نظرية الإشارة، فقدم لمعنى الشيء من خلال الإشارة إليه، ومن خلال الشيء نفسه، لهذا السبب كان عليه أن يعرض لمذهب الخصائص الجوهرية وكيونة الشيء أولاً، ثم نظرية المعنى عند «فريجه» وما تتعلق به، ونظرية الأوصاف لرسل التي كانت رد فعل لتجنب المفارقات لإبراز حقيقة الشيء المشار إليه، أيد «سالمون» في سبيل منهجه هذا وجهة نظر أنصار مذهب الكينونة، وقام بإبراز الفارق بينها وبين نزعة إمكانية الرد، وذلك بتحليل فكر «كريبك» الذي قدمه في نظرية الإشارة الجديدة، لكنه تحفظ بشأن التحديد القاطع الذي قدمه «كريبك» في نظريته، فقام بالتوفيق بين مذهب الخصائص الجوهرية ووجهة نظر «كريبك»، ورأى أن ما يعد قاطعاً هو جوهر الأشياء والتي تعني تعنى خصائصها التي لا تتغير من عالمٍ فعلي إلى آخر ممكن أو افتراضي، حتى أن المطابقة أو المشابهة لا تعني تطابق الجوهر، لأن لكل شيء خصائصه كالبصمة الوراثية التي لا تتشابه من شخصٍ لآخر.

استنتج «سالمون» من ذلك أن مبدأ القطعية الذي قال به «كريبك» كان يجب أن يطبق على جميع الحدود الفردية والعامّة على حدٍ سواء، أي أن يطبق على الأسماء العامّة وأسماء الأعلام. وهو ما عرضه للنقد سواء من رافضي نظرية الإشارة كروبرت ماي، أو من رافضي مبدأ قطعية الحدود الفردية والعامّة كسوامس.

انتقد «سوامس» وجهة نظر «سالمون» السابقة، مؤكداً عدم قطعية الكليات، لأنها لا تصح من الناحية التطبيقية بناءً على افتراض «سالمون»، والسبب في ذلك يرجع إلى مبدأ الترابط الذي يربط بين الحدود الفردية والعامّة.

تكلم «سالمون» بشكلٍ مختلفٍ عن الغموض طبقاً لاتساع المعنى الدلالي وللأوصاف الإشارية الخفية التي قال بها «دونلان»، كما قام بربط المنطق بالميتافيزيقا، وأكد أن الضرورة التصورية تنطوي على ضرورة ميتافيزيقية، وليس العكس، أي أن الميتافيزيقا مستقلة، ولا يشترط أن تنطوي على ضرورة تصورية، وبذلك نجد أن النزعة الجوهرية قد شكلت فكر «سالمون» المنطقي والميتافيزيقي، والتي استعان فيها كثيراً بنظريات العلم الحديث،

وهو مانجده واضحاً في تفسيره لمركب الماء « $H_2O$ » وكلمة الأمشاج، أي أنه يقبل الميتافيزيقا على أساسٍ منطقي وعلمي في المقام الأول.

قال بتغير الجوهر عبر الزمان، مع أن الجوهر يعرف بالثبات، لكنه رأى أن هذا الثبات مجرد ثبات تعريفي فقط تقتضيه ضرورة المشير القاطع والإشارة.

رأى «سالمون» أن غموض الأشياء يرجع إلى تغير جوهرها بمرور الوقت، وبذلك لا يتعامل مع فكرة الجوهر الثابت، وكأن الجوهر عنده عرضاً من الأعراض يطر- عليه التغير والتبديل.

اتفق مع «رسل» في نظرية الأوصاف بصياغة قضايا حول القضايا، ورأى أن هذه الفكرة تمتد إلى «جون استيوات مل».

لم يوافق «سالمون» كريك على طول الخط، فقد تحفظ بشأن نظرية الإشارة الجديدة، لكنه لم يعارضها معارضة تامة، لكنه رأى أن حجج هذه النظرية غير مقنعة.

أرجع «سالمون» الغموض إلى طبيعة الأسوار، لأن الأسوار كلمات نخبرنا عن كم وكيف شيئاً ما، لكنها استرشادية وليست محددة.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: المصادر

- (1) Salmon, Nathan: **About Aboutness**, University of California, Santa Barbara, EUJAP, Vol.3, No.2, 2007, Original Scientific Paper, UDK: 165.2, 2007.
- (2) Salmon, Nathan: **Are General Terms Rigid?**, Linguistics and Philosophy, (2005), 28:117-134, Springer, 2005, in Princeton Workshop on Semantics in May 2003.
- (3) Salmon, Nathan: **How Not to Derive Essentialism from The Theory of Reference**, The Journal of Philosophy, Vol 76, Issue 12 (Dec.1979) 703-725.
- (4) Salmon, Nathan: **Reflections on Reflexivity**, Linguistics and Philosophy 15:53-63, Printed in Netherlands,1992.
- (5) Salmon, Nathan: **The Pragmatic Fallacy**, Philosophical Studies, 63:83-97, Printed in The Netherlands, Received in 4December, 1990.
- (6) Salmon, Nathan: **Trans-World Identification and Stipulation**, Philosophical Studies, Printed in Netherlands, 84:203-223, Received in June 1996.
- (7) Salmon, Nathan: **Wholes, Parts, and Numbers**, The Fifth Philosophical Perspective Lecture, University of California, Santa Barbara, Philosophical Perspectives, 11, Mind, Causation, and World, 1997.

### ثانياً: المراجع الأجنبية

- (1) Bertil. Rolf: **Russell's Theses on Vagueness**, Filofika Institution, Lund Universitei, Lundagard, Lund, Sweden, 7 Dec, 1981.
- (2) Gunderson. K: **Language, Mind And Knowledge**, Minnesota Studies In The Philosophy of Science, In "K.Gunderson" VII, University of, Minnesota Press, MPLS, University Of Minnesota, 1975.
- (3) Hintikka; JAAKO: **Logic, Language - Games, and Information KANTIAN**,

- Themes in Philosophy of Logic, Oxford, Clarendon Press, Oxford, 1973.
- (4) Kment, Boris: **Haecceitism, Chance, and Counterfactuals**, The Philosophical Review, Vol 121, Issue 4, Cornell University, 1 October, 2012, 573-609.
- (5) May, Robert: **Comments on Nathan Salmon "Are General Terms Rigid"**, Princeton Semantics Workshop, 17 May, 2003.
- (6) Putnam; Hilary: **Meaning And Reference**, The Journal of Philosophical Association Eastern Division, 699 - 711, Nov. 8. 1973.
- (7) Putnam; Hilary: **Meaning And Reference**, The Journal of Philosophical Association Eastern Division, Nov. 8. 1973.
- (8) Putnam; Hilary: **Reason, Truth And History**, Cambridge University Press, Published by The Press Syndicate of The University of Cambridge, 1981.
- (9) Quine; W. V: **Two Dogmas of The Empiricism**, Revised Version, Reprinted In His "from A Logical Point of View", 2<sup>nd</sup> ed, Harvard University Press, 1961.
- (10) Quine; W. V: **Mathematical Logic**, Revised ed, Cambridge, Harvard University press, New York, 1951.
- (11) Quine; W. V: **on Natural Deduction**, Journal of Symbolic Logic, Vol 15, Issue 2 - June -, 93 - 102, 1950.
- (12) Sharpsteen. Noah: **A study of Analytic Metaphysics; Meinong, Quine, and William on Conceptual Simplicity**, Portland State University, published online: 26 July 2010.
- (13) Stalnaker, Robert: **Vague Identity**, D.F. Austin (ed), Philosophical Analysis, 349-360, 1988, by Kluwer Academic Publishers, 1988.

### ثالثاً: المراجع باللغة العربية والمترجمة إليها

- (١) إسماعيل عبدالعزيز: **نظرية الموجهات المنطقية (دراسة تحليلية في منطق الجهة)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢.

- (٢) أميرة حلمي مطر: أميرة حلمي مطر: الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.
- (٣) إميل برهيه: تاريخ الفلسفة، الجزء الثاني الفلسفة الهيلنستية والرومانية، ترجمة: جورج طرايشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٨.
- (٤) تريسي بويل، جاري كمب: التفكير النقدي (دليل مختصر)، ترجمة: د. عصام زكريا جميل، المركز القومي للترجمة، العدد ٢٥٥٦، ط ١، القاهرة، ٢٠١٥.
- (٥) جميل حمداوي: المقاربة الكوسمولوجية بين النظرية والتطبيق قصة (الموناليزا) لأحمد المخولفي نموذجاً، مكتبة المثقف الإلكترونية، ط ١، ٢٠١٧.
- (٦) حسين علي حسن: الأسس الميتافيزيقية للعلم، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣.
- (٧) روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة: د. تمام حسان، عالم الكتب، ط ١، القاهرة، ١٩٩٨.
- (٨) روبر بلانشي: المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، ترجمة د. خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٢.
- (٩) ريجيس جولفييه: المذاهب الوجودية من كيركيغورد إلى جان بول سارتر، ترجمة: فؤاد كامل، مراجعة د. عبد الهادي أبوريدة، دار الآداب، بيروت، لبنان، ١٩٨٨.
- (١٠) سهام النويهي: مدخل إلى منطق الجهة، أولاد عثمان للكمبيوتر وطباعة الأوفست، ميدان حلمية الزيتون، القاهرة، ١٩٩٤.
- (١١) عبد الرحمن بدوي: المنطق الصوري والرياضي، وكالة المطبوعات، ط ٤، الكويت، ١٩٧٧.
- (١٢) عبير عبدالغفار حامد: النظرية الإشارية في المعنى، مجلة هرمس مركز اللغات والترجمة، جامعة القاهرة، المجلد ٣، العدد ٢، أبريل ٢٠١٤.
- (١٣) عثمان أمين: في الفكر واللغة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٧.

(١٤) ماهر عبد القادر محمد: نظريات المنطق الرياضي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩.

(١٥) محمود فهمي زيدان: المنطق الرمزي نشأته وتطوره، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

(١٦) نجيب الحصادي: تقرير المنطق، جامعة قاريونس، بني غازي، ليبيا، ط١، ١٩٩٥.

#### رابعاً: الرسائل العلمية

(١) محمد مصطفى حجازي: فلسفة اللغة والمنطق عند سول كرييك، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف د. علي حنفي محمود، د. إبراهيم طلبة عبد الخالق، طنطا، ٢٠١٢.

#### خامساً: المعاجم

(١) دليل أكسفورد للفلسفة: تحرير تد هوندرتش، ترجمة نجيب الحصادي، تحرير الترجمة منصور محمد البابور، محمد حسن أبوبكر، ج١ من حرف أ إلى حرف ط، المكتب الوطني للبحث والتطوير، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ٢٠٠٣.

(٢) فلسفة العلم من الألف إلى الياء، تأليف: ستانس بيلوس، ترجمة: د. صلاح عثمان، وزارة الثقافة، المركز القومي للترجمة، ط١، القاهرة، ٢٠١٣.

(٣) قاموس المورد مزدوج عربي - انجليزي، انجليزي-عربي، تأليف: د. روجي البعلبكي، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط٣، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.

#### سادساً: معلومات من شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

(1) Fictionalism in The Philosophy of Mathematics: Balaguer, Mark, "Fictionalism in the Philosophy of Mathematics", The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Summer 2015 Edition), Edward N. Zalta (ed.),

URL = <<https://plato.stanford.edu/archives/sum2015/entries/fictionalism-mathematics/>>.

- (2) "Rigid Designators": LaPorte, Joseph, "Rigid Designators", The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Spring 2018 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = <<https://plato.stanford.edu/archives/spr2018/entries/rigid-designators/>>.
- (3) "Haeccetism": Cowling, Sam, Haeccetism, The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Fall2016Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL=<<https://plato.stanford.edu/archives/fall2016/entries/haeccetism/>>.
- (4) <https://senate.universityofcalifornia.edu/about/vice-chair-bio.html>
- (5) [https://www.revolvy.com/main/index.php?s=Nathan%20Salmon&item\\_type=topic](https://www.revolvy.com/main/index.php?s=Nathan%20Salmon&item_type=topic).
- (6) <https://www.springer.com/us/book/9780792348986>.
- (7) <http://www-rcf.usc.edu/~soames/>[permanent dead link.